# الفصل الخامس

# النهب الاقتصادي الأمريكي للأمم والشعوب

obeikandl.com

obeikandl.com

## النهب الاقتصادى الأمريكى للأمم والشعوب[1]

جون بركنز أحد قراصنة الاقتصاد الأمريكيين ، وقراصنة الاقتصاد: نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسى بناء إمبراطورية عالمية ، وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى، لخلق أوضاع تُخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة ، وشركات ، وبنوك الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يطلق عليه:الكوربوقراطية .

تماما مثل رجال المافيا ، يؤدى قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات ، أهمها : منح القروض لإقامة البِنية التحتية ، وبناء محطات لتوليد الكهرباء ، ومد طرق رئيسة ، وإنشاء موانى ومطارات ومناطق صناعية . هذه القروض مشروطة بأن تتولى إقامة هذه المشروعات وإدارتها الشركات الأمريكية . وجوهر الأمر ألا يخرج القدر الأكبر من أموال القروض من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتحرك الأموال داخل الولايات المتحدة من البنوك الأمريكية إلى الشركات الهندسية الأمريكية .

ورغم أن المال يعود بشكل مباشر تقريبا إلى مانحى القروض ، وهم أعضاء الكوربوقراطية ، فإن الدولة التى حصلت على هذه القروض ملزمة بأن تسددها بالإضافة إلى قيمة الفوائد المستحقة عليها .

ومعيار النجاح الرئيسى لقرصان الاقتصاد الأمريكى ، يتمثل فى قدرته على أن تكون القروض التى يعقدها مع أى دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدولة المقترضة عن سداد ما عليها من ديون ، وبذلك تظل مثقلة بديونها . وبهذه الطريقة تضاف دولة أخرى إلى الامبراطورية الأمريكية العالمية . وبالتالى يكون من السهل السيطرة على هذه الدولة ، وجعلها تدور فى فلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وتستجيب لكل ما يطلب منها ، سواء

[1] جون بركنز ، الاغتيال الاقتصادى للأمم ، اعترافات قرصان اقتصادى ، ترجمة مصطفى الطناني و د. عاطف معتمر ، دار الطنـاني للنـشر والتوزيع ، القاهرة ،2008م ، ص 1- 16 ، ص 27- 28

التصويت فى الأمم المتحدة ، أو قبولها إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها ، أو الهيمنة على موارد ثروتها من بترول وغير ذلك .

ويصف جون بركنز كيفية اختياره ليكون قرصان اقتصاد ، وأن هذا الاختيار لم يكن من فراغ ، فقد تم ترشيحه من قِبَل جهات عديدة ليعمل قرصان اقتصاد فى شركة مين **Main**. وأن الشركة كلفت سيدة تدعى "كلودين مارتن" لتدريبه على مهنته الجديدة كقرصان اقتصاد، وقالت له فى أول لقاء تدريبى : " إنك ستكون قرصان اقتصاد **Economic Hit man** ولست وحدك فى هذا المجال ، نحن نوع خاص من البشر ، نعمل فى مجال قذر ! ، لا يمكن لأحد أن يعرف بانغماسك فى هذا الشأن حتى زوجتك ، وعليك أن تختار الآن ، واختيارك سيكون نهائيا ، لأنك إذا دخلت فى هذا المجال فقد دخلت إلى الأبد " .

لقد أخبرت كلودين جون بركنز أن هناك هدفين أساسِيَّيْن من عمله كقرصان اقتصاد، الأول : اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التى تمنح للدولة التى سيعمل فيها، مع العمل على إعادة ضخ هذه الأموال إلى شركة مين **Main** وغيرها من الشركات الأمريكية من خلال مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة .

أما الهدف الثانى : فهو العمل على إفلاس تلك الدول التى حصلت على القروض ، بحيث تظل هذه الدول مدينة إلى الأبد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية ، أو تصويتاً فى الأمم المتحدة أو اتخاذها منفذا إلى البترول ، أو الموارد الطبيعية الأخرى .

إن وظيفة جون بركنز – كما قالت له كلودين – هى التنبؤ بالآثار الإيجابية التى سيحدثها استثمار مليارات الدولارات فى دولة ما ، وعلى وجه التحديد أن يقدم دراسات مستقبلية تستعرض النمو الاقتصادى على مدى عشرين إلى خمسة وعشرين عاماً ، ثم بيان تأثير المشروعات المختلفة على هذا النمو الاقتصادى .

على سبيل المثال ، إذا تم إتخاذ قرار بإقراض دولة ما مليار دولار ، فعلى القرصان الاقتصادى ، أن يقارن بين مزايا استثمار هذه الأموال فى محطات كهرباء ، أو استثمارها فى إقامة شبكات طرق حديدية ، أو فى نظم اتصالات . وفى بعض الحالات يتم إخطار القرصان الاقتصادى ، أن هذه الدولة مقدم لها عرض لشراء نظم حديثة لتوليد الكهرباء ، وأن عليه أن يبرهن على أن هذا النظام سيولد نموا اقتصاديا ، يبرر شراء نظام الكهرباء المعروض . وفى كل الأحوال فإن العامل الحاكم هنا ، هو معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى **(GNP)** ويفوز المشروع الذى سينتج عنه أعلى معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى الإجمالى .

العنصر الخفى فى كل هذه المشروعات هو : أنها صممت من أجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية ، ولإضفاء السعادة على حفنة من العائلات الغنية ذات النفوذ فى البلاد المتلقية للقروض . وترسخ هذه المشروعات التبعية الاقتصادية ، وبالتالى الولاء السياسى من هذه الحكومات فى جميع أنحاء العالم . وكلما ازدادت قيمة القرض كان ذلك أفضل . أما الحقيقة التى يجب ألا تؤخذ فى الحسبان هى أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء فى هذه الدول من ، الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والخدمات الاجتماعية الأخرى ، على مدى عقود كثيرة قادمة . وقد أوضح جون بركنز لكلودين الطبيعة الخادعة لمعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك لأن معدل النمو هذا يرتفع حتى ولو حصل شخص واحد على كل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى ، ومن ثم فإن الأغنياء سيزدادون غنىً والفقراء سوف يزدادون فقراً ، ولكن من الناحية الإحصائية فإن هذا الوضع يُسجل كنمو اقتصادى.[1]

لقد أوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها : " نحن نادى صغير ، نتقاضى أجوراً كبيرة لنخدع دولاً كثيرة فى أنحاء العالم ، ننهب منها مليارات الجنيهات . جزء كبير من عمل قرصان الاقتصاد هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية . وفى النهاية فإن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم ، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد ، من أجل إشباع حاجاتنا السياسية، والاقتصادية ، والعسكرية ، وبالمقابل فإن هؤلاء القادة سيدعمون مكانتهم السياسية ، بأن يوفروا لشعوبهم المنشآت الصناعية ، ومحطات الطاقة والمطارات . فى نفس الوقت يصبح أصحاب شركات البناء والهندسة الأمريكيون أكثر ثراء". لكن من أين يحصل قرصان الاقتصاد على راتبه الكبير ؟ إنه لا يحصل على مرتبه من وكالة الاستخبارات الأمريكية بفروعها المختلفة ، ولن يتقاضى أى مرتب من الحكومة الأمريكية ، بل يحصل على مرتبه من شركات القطاع الخاص الأمريكية ، حتى إذا اكتشف أمره فلن تكون هناك أى مشكلة، ويبدوا الأمر ، وكأنه صراع بين شركات متنافسة . علماً بأن الشركات التى توظف قرصان الاقتصاد مدعومة من الوكالات الحكومية الأمريكية وأشقائها من البنوك المتعددة الجنسيات ، بعيدة كل البعد عن مساءلة الكونجرس ، ومراقبة الشعب الأمريكى ، ومحاطة بمستويات حماية قانونية متعددة ، مثل قوانين حماية التجارة الدولية ، وحماية العلامات التجارية ، وقوانين حرية المعلومات .

[1] لقد حقق الاقتصاد المصرى معدل نمو 7.1% عام 2008م ومع ذلك ارتفع معدل الفقر ، وزاد عدد الفقراء ، لأن الاغنياء هم من حصلوا على كل الزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .

فى كتابه الرائع يكشف "جون بركنز" عن الجانب غير المرئى فى خطة القروض التى تمُنح ، والمشروعات التى تقام فى الدول النامية ، وهو تكوين مجموعة من العلاقات الثرية ذات نفوذ اقتصادى وسياسى داخل الدولة المدينة ، تشكل امتدادا للنخبة الأمريكية ، ليس بصفة التآمر ، ولكن من خلال اعتناق نفس أفكار ، ومبادئ وأهداف النخبة الأمريكية ، وبحيث ترتبط سعادة ورفاهية الأثرياء الجدد بالتبعية طويلة المدى للولايات المتحدة ، رغم أن عبء القروض سيحرم الفقراء من الخدمات الاجتماعية لعقود قادمة ، ويدلل "بركنز" على ذلك بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى 2.5 تريليون دولار ، وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً فى عام 2004م ، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ، ويمثل 20 ضعفا لما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية !

يعترف " بركنز " أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجيتهم فى النهب الاقتصادى ، وذلك باستخدام مفاهيم مثل "الحكم الرشيد ، وتحرير التجارة وحقوق المستهلك" ، وبحيث لا تصبح السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى ، وأما الدول التى تقتنع بهذه المفاهيم فهى مطالبة بخصخصة الصحة، والتعليم ، وخدمات المياه والكهرباء ، أى : أن تبيعها للشركات الكبرى ، وهى مضطرة بعد ذلك إلى إلغاء الدعم ، وجميع القيود التجارية التى تحمى الأعمال الوطنية ، بينما الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة فى تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعاتها ! .

يرى " بركنز " فى النهاية أن هذه الإمبراطورية العالمية تعتمد على كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية ، فالولايات المتحدة هى التى يحق لها طبع الدولار ، وبالتالى يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد الديون ، وحسب تفسير " بركنز " فإن النخبة الأمريكية لا تريد بالفعل قيام الدول النامية بالسداد، لأن ذلك هو السبيل إلى تحقيق أهدافها بعد ذلك من خلال مفاوضات سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية ، ويفترض " بركنز " أن حرية طبع النقد الأمريكى دون أى غطاء هى التى تعطى لاستراتيجية النهب الاقتصادى قوتها ، لأنها تعنى الاستمرار فى تقديم قروض بالدولار لن يتم سدادها !

يمكن تقسيم اعترافات "جون بركنز " فى كتابه إلى جزأين من حيث المضمون : الجزء الأول ، ويتناول تجربة " بركنز " الشخصية فى شركة **MAIN** التى امتدت حتى عام 1980م، ويعتمد هذا الجزء على وقائع وأحداث فعلية عاشها المؤلف . وأما الجزء الثانى فيعتمد بدرجة

أكبر على تحليلات وآراء " بركنز " التى تعتبر تفسيراً شخصياً فى وصف أحداث ووقائع لم يكن هو طرفاً فيها . لقد حاول جون بركنز إلقاء الضوء على ممارسات وسلوك نخبة رجال الأعمال ، ورجال السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، لبناء امبراطورية عالمية تسيطر عليها "الكوربورقراطية **Corporatocracy**" أى حكم منظومة الشركات الكبرى الأمريكية.

يطلق مجازاً تعبير " الشركة الأمريكية" " **Corporate America** " على المنظمة المشتركة للشركات الأمريكية الكبرى ، التى تشكل عصب اقتصاد الولايات المتحدة وقاعدتها الرئيسة لبناء مجتمع الرفاهة، حسب المفاهيم التى أصلتها النخبة فى وجدان الشعب الأمريكى على امتداد قرنين من الزمان، مما دفع يوماً رئيس أكبر شركة لإنتاج السيارات إلى الجهر بالقول بأن "ما هو فى صالح جنرال موتور فهو فى صالح أمريكا " ، ويصعب الفصل بين أهداف هذه المنظومة ، ومجريات الأمور فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث بسطت المؤسسة الاقتصادية الأمريكية نفوذها على باقى المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية ، والتاريخ الحديث شاهد على مدى تعبير سياسات الولايات المتحدة، عن مصالح أولئك الذين يتحكمون فى الدولة ، فأحداث إيران فى الخمسينيات عند تولى "محمد مصدق" رئاسة الوزارة ، والانقلاب ضد "سلفادور اللينذى" فى السبعينيات فى تشيلى ، وأنظمة الحكم الديكتاتورية فى جمهوريات الموز،وأخيراً محاولة قلب نظام حكم"شافيز" فى فنزويلا ، لهى دلالات قوية تمر بسرعة بذاكرة كل متابع عادل للأحداث العالمية ، فالمصالح الخاصة لهذه الشركات هى بمثابة المصلحة العامة لأمريكا ، مما جعل العمل السياسى ينحسر فى التفاعل المستمر مع مجموعات المصالح الاقتصادية التى تتنافس للسيطرة على الدولة ، وتحول النظام السياسى الأمريكى إلى نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين "الجمهورى" و "الديمقراطى" يسيطر على كل منهما مجموعات متغيرة من قطاع الأعمال ، ويشتركان فى التوجهات الرئيسية للأيديولوجيا الأمريكية ، وأهمها شرط إسعاد وإرضاء من "يملكون البلد" (المستثمرين) حيث إنه دون تحقق ذلك سينال البؤس من باقى أفراد الشعب ! وعليه فإن الخطر كل الخطر يكمن – بالنسبة للنظام الأمريكى القائم – فى التهديد المتمثل فى بروز بدائل أخرى من النماذج الاجتماعية لا تتمشى مع أسس هذا الفكر ، وبالتالى رأت الحكومات الأمريكية المتتالية فى ظهور هذه البدائل ذريعة ، تبرر استخدام سياسات الردع للدفاع عن النفس ، بما فى ذلك التدخل العسكرى ، فمن خلال الإطار المفهومى الذى ترسخ والمحترم من الجميع ، فإن أى اعتداء يبرر بسهولة للشعب الأمريكى على أنه دفاع عن النفس ،واختلاف العالم مع سياسة الولايات المتحدة يعنى ببساطة : أن العالم هو المخطئ !

ولقد سمح تركيز سلطة اتخاذ القرار فى أيدى القطاع الخاص – بالنسبة للدوائر المحورية للحياة الأمريكية – بتغيير مسار أى تحد رئيسى للامتيازات القائمة ، والقضاء عليه قبل أن يأخذ شكلاً أكثر قوة . واستخدمت آليات السوق ، لتوجيه وضبط الأفكار والمشاعر العامة بحيث اقتصر دور رجل الشارع على كونه مستهلكاً ، ومتفرجاً وليس مشاركاً ، وحيث إن صوت الشعب يجب أن يسمع فى المجتمعات الديمقراطية – وذلك بخلاف النظم الشمولية التى لا يهمها سوى طاعة المواطنين بصرف النظر عما يفكرون فيه – فلقد تمكن أصحاب المصالح الأمريكية من تجاوز هذه الإشكالية من خلال غسيل مخ مستمر يصبح فيه حديث المواطن العادى متمشياً تماماً مع مفاهيم النخبة الاقتصادية والسياسية ، وهو ما عبرّ عنه **Edwards Barays** بعملية "هندسة الموافقة **The engineering of conserit** " فعمليات السيطرة على العقل العام الأمريكى تتم بشكل مستمر ، ومتكرر ، وتصل إلى ذروتها فى فترات الأزمة ، بحيث يساق الشعب الأمريكي – بشكل دائم – إلى إدراك أن الحرب لم تنته وأن بلاده تحارب من أجل قضية نبيلة ، ولا غرابة إذن أن يستخدم الرئيس الأسبق "ريجان" تعبير " إمبراطورية الشر " والرئيس "بوش" تعبير "محور الشر" للتأثير على المواطن العادى بألفاظ ذات مسحة دينية ، وكما يساهم شركاء النخبة من المثقفين ، وقادة الرأى والفكر ، فى تعبئة الرأى العام بجرعات منتظمة من البلاغة ، تتسم بالمغالاة دائما، للحيلولة دون تحول أى فكر مستقل إلى فعل سياسى ، يهدد مبادئ النخبة المسيطرة، ويتطلب ذلك بالضرورة تركيزاً عالياً للملكية فى مجال الإعلام " الميديا "، وكما أن الذين يتبوءون إدارة المؤسسات الإعلامية أو يكتسبون مكانتهم بصفتهم معلقين ، أو صحفيين، ينتمون بحكم الوضع الاجتماعى ، والمالى لنفس النخبة المحظوظة ، ويشاركونها الامتيازات والتطلعات ، ويعبرون بالتالى عن مصالح الطبقة التى ينتمون ( أو سينتمون) إليها دون حاجة إلى توجيه ، أو وصاية فيما يقولون أو يكتبون ، وهكذا يخدم نموذج الدعاية فى الميديا أغراض الشركة الأمريكية والدولة ، ويتحدد فى تقرير وتحليل الأمور بشكل يساند المزايا القائمة ، ويحد من الحوار والمناقشة حول المفاهيم الأساسية للنخبة .

أما السياسة الأمريكية على المستوى الدولى فتندرج تحت مبدأ "الاحتواء**Containment**" ، ويرى "**Noam Chomsky**" أن هذه السياسة الخارجية هى الوجه المقابل للسياسة الداخلية فى صناعة الموافقة ، وأن السياستين متكاملتان ومتشابكتان ، حيث يلزم تعبئة المواطنين بالداخل لدفع (فاتورة) سياسة الاحتواء الخارجية ، وكما أن كل الأدلة تشير منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن الهدف الرئيسى لسياسة الاحتواء هو إعطاء الطابع الدفاعى ( إذا كان أعداء الديمقراطية ليسوا من الشيوعيين فهم من الإرهابيين!)،

والغطاء الشرعى لمشروع أمريكا فى إدارة العالم ، وبناء نظام عالمى تسيطر عليه الولايات المتحدة ، ويتم من خلاله نمو وازدهار الأعمال الأمريكية ، وتشكيل منظومة عالمية تتشكل من النخبة الحاكمة ، فى جميع دول العالم ، تؤدى مكوناتها المختلفة مهامَّ محددة لصالح "الشركة الأمريكية" سواء كمراكز تصنيع ، أو كأسواق استهلاك ، أو كمصادر للطاقة والمواد الخام [1].

ولقد هللت أبواق الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالى الأمريكى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وسقوط المعسكر الاشتراكى ، وذهبت إلى تمجيد هذا النموذج باعتباره الأوحد ، والأخير فى تاريخ البشرية القادر على تحقيق رفاهة الإنسان (نهاية التاريخ : لفوكوياما)! فالرأسمالية اليابانية تتعثر نتيجة تدخل الدولة فى توجيه المسار الاقتصادى ، ونموذج دول جنوب شرق آسيا واجه أزمة 1997 بسبب عدم صلاحية الحكومة" **bad Governance** " ولأسباب أخرى لم تذكر عندما كانت نفس آلة الدعاية تتحدث عن المعجزة الآسيوية ، و النمور الآسيوية ، كما أن النموذج الرأسمالى الأوروبى غير قادر على المنافسة والابتكار نتيجة اتباعه سياسات الضمان الاجتماعى ، وحماية حقوق القوى العاملة ! ولقد تناسى المهللون للنظام الاقتصادى الأمريكى تدخل الدولة المستمر لمساندة قطاع الأعمال ، وخاصة منظومة الشركات الكبرى منذ أزمة الكساد الأعظم عام 1929م وحتى الآن ، ولقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق أعلى مستوى تاريخى من السيطرة السياسية والاقتصادية عندما كان معظم دول العالم المتقدم تحت الأنقاض بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعطت الأولوية المطلقة لاحتواء ألمانيا واليابان داخل نظام عالمى تتحكم فيه قطاعات مالية ، وصناعية مرتبطة مباشرة بمصالح "الشركة الأمريكية **Corporate America** " ،وكما فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأمريكى فى أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال ، وفى عام 1971م وعند ظهور بوادر تنافسية من أوروبا واليابان ، أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة ، وذلك بحل النظام الاقتصادى العالمى القائم ( نظام بريتون وودز) الذى أسس عقب الحرب العالمية الثانية ، والذى لعبت فيه الولايات المتحدة دور "المصرف العالمى" ولعب "الدولار" دور العملة العالمية الوحيدة ، التى يتم تحويلها بسعر ثابت 35دولاراً لأونصة الذهب ، ولقد كان رد نيكسون على اهتزاز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قاطعاً : " عندما تخسر عليك أن تغير من قواعد اللعبة" وقام نيكسون برفع غطاء الذهب للدولار ، وأدى هذا التحلل من القواعد السابقة إلى" نمو عشوائى للاقتصاد

[1] وهو ما تم بيانه بالتفصيل فى الفصل السابق الفضاءات الاقتصادية – منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

الدولى" ، وإلى تحقيق ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم دون أية قيود ، وتوسعت أسواق المال العالمية نتيجة لذلك ، وأيضاً نتيجة للتدفق الهائل للبترودولار بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1974، ولبداية ثورة الاتصالات والمعلومات التى يسرت سرعة انتقال الأموال ، ولجأت المصارف العالمية المرتبطة بالمصالح الأمريكية إلى تشجيع اقتراض الدول النامية ، مما أدى إلى أزمة القروض الدولية للعالم الثالث ، كما هو معروف ، ولقد ساهم ارتفاع سعر النفط – الذى صاحبه أيضاً ارتفاع أسعار الفحم الأمريكى ، واليورانيوم والمنتجات الزراعية الأمريكية – فى تحقيق أرباح طائلة للشركات الأمريكية والإنجليزية العاملة فى مجال الطاقة ، وفى توجيه استثماراتها لاستخراج البترول من مناطق ألاسكا ، وبحر الشمال عالية التكلفة ، وتمكنت الإدارة الأمريكية من التغلب على العجز الناجم عن (فاتورة) النفط المستورد عن طريق صادرات غير مسبوقة فى مجال توريد السلاح للشرق الأوسط ، وبناء المشروعات العملاقة غير الإنتاجية فى الخليج العربى بواسطة الشركات الأمريكية .

إن الأمثلة عديدة لهذا التشابك الأخطبوطى بين الإدارة الأمريكية ، والشركات الكبرى: من برنامج "الغذاء للسلام **Food for peace** " الذى حدد السناتور "هيوبرت هامفرى" فى ذلك الوقت أهدافه بدعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين على الغذاء الأمريكى من جهة أخرى ، ومروراً بخطط ريجان لإنقاذ شركة كرايسلر للسيارات ، وبنك كونتنتال اللينوى ، وتعويض المؤسسات المالية التى تضررت من فضيحة توظيف الأموال فى أواخر الثمانينيات **"S, L Scandal"** وكل ذلك من أموال دافعى الضرائب الأمريكيين ! وكما قام الرئيس بوش الأب – عند نهاية الحرب الباردة – بإنشاء ما يسمى **"Center for defenes trade"** لترويج بيع السلاح حول العالم ، ونجح المركز فى رفع مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح من 12 مليار دولار فى عام 1989 إلى قرابة 40 مليار دولار فى عام 1991 !

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية نوعية ، تخدم كل منها – على حِدَةٍ – أغراض الشركات الأمريكية : (فنزويلا والمكسيك والخليج للنفط ، أمريكا الوسطى ، والكاريبى للعمالة الرخيصة ، وتجميع المنتجات ، الصين للاستهلاك ...) ، وكما سعت من خلال مجموعة السبعة (ثمانية حاليا) دول الصناعية الكبرى ، وصندوق النقد، والبنك الدولى ، و منظمة التجارة العالمية ، إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر، أعطت فيها للنخب السياسية ، ورجال الأعمال ، وقادة الرأى فى العالم النامى – حق المشاركة

فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكى ، وطلب من أكثر من مائة دولة من العالم الثالث ، فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات ، والابتعاد عن السياسات المساندة للقطاع الاقتصادى الوطنى تحت شعار "حرية التجارة" ، ذلك الذى كانت له آثار مدمرة على اقتصاديات الدول فى أمريكا اللاتينية ، وهروب الأموال من روسيا ، التى قدرت ما بين 14 إلى 19مليار دولار فى عام 1991 وحده . الأمر الذى أدى إلى ازدياد حالات الفقر والاضطراب الاجتماعى فى كل الدول التى أخذت بمبادئ اليمين المتطرف الأمريكى فى فتح أسواق المال دون قيود وفقا لمبادئ الأصولية الاقتصادية "دعه يعمل – دعه يمر". والملفت للنظر أن الإدارة الأمريكية التى تطالب بسياسات للتجارة الحرة لم تُطبق هى نفسها أيّاً من هذه السياسات فى جميع مراحل التطورات الاقتصادية الأمريكية ، وكما أن كل حلفائها فى الغرب والشرق لم يتتبعوا أياّ من هذه التوجهات فى تحقيق تقدمهم ونمو اقتصادهم ، والغريب أن تقرير الأمم المتحدة الأخير– الذى يتناول تجربة 80 دولة انتقلت إلى الديمقراطية – أثار العديد من التساؤلات والتعليقات حول عدم رضا الشعوب عن هذا التحول ، وكأن العيب هو فى التطبيق الديمقراطى ! بينما لم يذكر السبب الرئيسى للفشل ألا وهو السياسات الاقتصادية الليبرالية التى صاحبت التحول الديمقراطى فى هذه الدول .

أن ما يريده النظام الأمريكى فى حقيقية الأمر ، ليس هو التجارة الحرة ؛ بل هو احتكار المستقبل لصالح منظمة " الشركة الأمريكية " فى حرية دخول الأسواق ، واستغلال الموارد واحتكار التكنولوجيا ، والاستثمار والإنتاج العالمى ، فهى تطالب لشركاتها بحقوق الملكية فى مجالى : الدواء والزارعة ( البذور ، المبيدات ... إلخ) التى سيدفع ثمنها الفقراء فى الدول النامية ، متجاهلة الأرباح التى تحققها شركاتها من خلال الحصول "مجانا" على أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعية الأخرى التى تراكمت خبراتها لدى العالم النامى ، عبر مئات السنين ، متناسية أن الدول المتقدمة لم تطبق نظم براءة الاختراع فى مجال الدواء إلا حديثاً: (إيطاليا فى عام 1982 واليابان فى عام 1976وألمانيا فى عام 1966) بل إن الولايات المتحدة نفسها رفضت فى القرن التاسع عشر دعاَوى حقوق الملكية بحجة أنها ستعوق التطور الاقتصادى ! .

ولا يقتصر ارتباط الدولة فى أمريكا مع الشركات الكبرى على الجانب الاقتصادى ، فهناك الجانب السياسى المرئى ، وغير المرئى ، مثل : تبادل أفراد النخبة المراكز العليا "

ماكنمارا و شولترز و تشيني وغيرهم" فى الدولة والشركات[1] ، ومثل مساندة الديكتاتوريات: " سوهارتو – بارك – بنيوشيه – موبوتو.... " التى ارتبطت مصالحها بالشركات الأمريكية الكبرى ، وعندما قضت الديكتاتورية فى جنوب كوريا على الحركة الديمقراطية فى عام 1980 بادر الرئيس كارتر – بعد أيام معدودة – بإيفاد رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكى إلى سول لطمأنة قادة الانقلاب العسكرى على المساندة الاقتصادية الأمريكية ، وصرف 600مليون دولار قرضاً عاجلاً ! هذا علاوة على التصدى المستمر لكل الأنظمة الوطنية التى يتعارض توجهها مع مبادئ الليبرالية للنخبة الأمريكية سالفة الذكر. ويعترف جون بركنز قائلاً : لقد فشلنا نحن – قراصنة الاقتصاد فى العراق و فنزويلا – لكننا نجحنا فى الإكوادور ، والآن سنحلبها لآخر قطرة.تعتبر الإكوادور نموذجا للبلاد التى أدخلها قراصنة الاقتصاد إلى حظيرة الاقتصاد الأمريكية ، فمن بين كل مائة دولار من عائد المواد الخام المأخوذة من الغابات، تتحصل شركات البترول على 75دولاراً. أما الـ25دولاراً الباقية فتذهب ثلاثة أرباعها لسداد الديون الخارجية ، ومعظم ما تبقى يذهب لتغطية شئون الجيش ، وغيره من النفقات الحكومية ، ويبقى دولاران ونصف الدولار فقط لنفقات الصحة والتعليم ، والبرامج التى تهدف لمساعدة الفقراء . وهكذا ، فمن كل مائة دولار من ثمن البترول المستخرج من الأمازون ، لا ينال المواطنون المحتاجون منها ألا أقل من ثلاثة دولارات . هؤلاء المواطنون الذين تؤثر السدود ، والأنفاق ، وخطوط الأنابيب على حياتهم بشدة ، والذين يموتون نتيجة نقص الطعام ، والماء الصالح للشرب !

يعترف " بركنز " بأنه وزملاءه توصلوا إلى دفع الأكوادور نحو الإفلاس ، فخلال ثلاثة عقود ارتفع حد الفقر من 50٪ إلى 70٪ من السكان ، وازدادت نسبة البطالة من 15٪ إلى 70٪ ، وارتفع الدين العام من 240مليون دولار إلى 16 مليار دولار ، وتُخصص الأكوادور اليوم قرابة 50٪ من ميزانيتها لسداد الديون ! وأصبح الحل الوحيد أمام هذه الدولة لشراء ديونها هو بيع غاباتها إلى شركات البترول الأمريكية ، حيث يكشف "بركنز" أن هذا الهدف كان السبب الرئيسى فى التركيز على الأكوادور وإغراقها بالديون نظراً لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوى على احتياطى يعتقد أنه منافس للشرق الأوسط .

يرى جون بركنز أن كل هؤلاء الناس – ملايين فى الإكوادور و مليارات حول العالم – إرهابيون محتملون ، ليس لأنهم يؤمنون بالشيوعية ، أو الفوضوية ، أو لأنهم فى حد ذاتهم

---

[1] بمعنى أن يتولى رئيس مجلس إحدى الشركات منصبا وزاريا ثم بعد أن يخرج من الوزارة يتولى منصب رئيس شركة مرة أخرى ، على سبيل المثال كان ماكنمارا وزيرا للدفاع الأمريكى فى فترة الغزو الأمريكى لفيتنام ، وبعد خروجه من وزارة الدفاع تولى رئاسة البنك الـدولى ..... وهكذا .

أشرار ، ولكن ببساطة يائسون بائسون . وتساءلت متى سيتحرك هؤلاء الناس مثلما تحرك الأمريكيون ضد انجلترا فى القرن السابع عشر ، أو كما فعل سكان أمريكا اللاتينية ضد أسبانيا فى بداية القرن الثامن عشر ؟

إن الدهاء الذى تتسم به هذه الإمبراطورية الأمريكية يتجاوز كل ما صنعه الفرسان الرومان ، والغزاه الأسبان ، وقوى الاستعمار الأوروبى فى القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر . فنحن – قراصنة الاقتصاد – على درجة عالية من الاحتراف ، إذ إننا وعينا دروس التاريخ . نحن اليوم لا نحمل سيوفاً ، لا نرتدى دروعاً ، أو ملابس تعزلنا عن غيرنا ، ففى بلاد مثل الأكوادور ، ونيجيريا ، وأندونيسيا نرتدى ملابس كالتى يرتديها المدرسون المحليون وأصحاب المحال التجارية ، وفى واشنطن وباريس نبدو مثل موظفى الحكومة والبنوك متواضعين وعاديين . نزور مواقع المشروعات ، ونتسكع داخل القرى الفقيرة . نتظاهر بإنكار الذات ، ونحدَّث الصحف المحلية عن الأعمال الإنسانية العظيمة التى نؤديها . نغطى (طاولات) مؤتمرات اللجان الحكومية بأوراقنا ومشاريعنا المالية ، ونحاضر فى كلية إدارة الأعمال فى هارفارد عن عجائب المشروعات الاقتصادية الكبرى . حققنا مكانة مرموقة فى الحياة العامة ، أو هكذا رسمنا صورة لأنفسنا وتقبلنا أنفسنا . بهذه الطريقة ينجح النظام ، ونادراً ما نلجأ للخروج عن القانون ، فالنظام نفسه مبنى على خدعة كبرى ، والنظام بشكل محدد يوصف بأنه قانونى .

وعندما يفشل قراصنة الاقتصاد – وهو أمر مستبعد – ستدخل الساحة فصيلة أكثر شَراً ، فصيلة ندعوها نحن قراصنة الاقتصاد "فصيلة الثعالب" هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين لا غنى عنهم لمن يحكمون عبر التاريخ . إنهم دائماً هناك ، فى الظل ، وإذا ظهروا ستسقط رءوس رؤساء دول ، أو يموتون فى "حوادث" عنيفة . وإن حدث وفشل هؤلاء الثعالب – وهذا ما حدث فى أفغانستان والعراق – ستعود النماذج القديمة للظهور على السطح ؛ عندما يفشل الثعالب ، فإن شباباً أمريكيين ، سيرسلون ليَقتُلوا أو يُقتَلوا أى: التدخل العسكرى المباشر .

إن جون بركنز لم يذكر في كتابه أي شئ عن فيتنام ، وما فعلته الولايات المتحدة في حربها على هذه الدولة خلال الفترة من (1956م – 1975م) ، لقد استخدمت الولايات المتحدة جميع أنواع الأسلحة المحرمة دوليا ، بما في ذلك النابلم ، مما أدى إلى مقتل 2 مليون شخص ، وجرح 3 مليون شخص و 12 مليون لاجئ ، إنها إبادة جماعية لشعب أعزل لا ذنب له إلا أنه يرغب في الحصول على حريته واستقلاله . وفي النهاية خرجت الولايات

المتحدة من فيتنام بعد هزيمة منكرة قتل من جنودها 57 ألف جندى ، وجرح منهم 153ألف جندي ، وخسائر مادية جسيمة .

لقد وضح جون بركنز فى كتابه كيف يقوم قراصنة الاقتصاد بتخريب اقتصاديات الدول النامية التى يدخلونها ، وهى دول كثيرة جداً ، نوضح هنا بعضاً من هذه الدول ، على سبيل المثال وليس الحصر :

**أولاً : إيران :**

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قرصان الاقتصاد لأول مرة فى تاريخها فى عام 1951م ، عندما قام "محمد مصدق" رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطيا ( ورجل مجلة تايم لعام 1951م) بتأميم شركة بترول بريطانية كانت تستغل موارد إيران الطبيعية . وهذه الشركة إحدى شركة مؤسسة برتش بتروليم التى تدعى **B.P** عندئذ جُن جنون بريطانيا ، ولجأت للولايات المتحدة الأمريكية حليفتها فى الحرب العالمية الثانية لمساعدتها . لكن الولايات المتحدة أبدت تخوفها من اللجوء إلى الحل العسكرى ، لأن ذلك سيستفز الاتحاد السوفيتى ويجعله يتخذ موقفا مساندا لإيران .

وبدلا من إرسال رجال البحرية الأمريكية (المارينز) ، والتدخل العسكرى المباشر فى إيران ، تم على وجه السرعة إرسال عميل المخابرات المركزية الأمريكية "كيرميت روزفلت" **Kermit Rosevelt** حفيد الرئيس الأمريكى "تيوردور روزفلت" .أدى كيرميت روزفلت دَوْرَهُ بمهارة شديدة ، استطاع أن يكسب ثقة الإيرانين بالرشاوى، والتهديدات ، ثم حرضهم على تنظيم أعمال شغب فى الشوارع ، والسير فى مظاهرات عنيفة ، الأمر الذى أدى إلى خَلق انطباع بأن "محمد مصدق" ليس رجلاً محبوبا ، وغير كفء ، مما أدى فى النهاية إلى سقوط "محمد مصدق" رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيا ، وأمضى بقية حياته تحت الإقامة الجبرية ، وأصبح صديق أمريكا الشاه محمد رضا بهلوى الديكتاتور الذى لا يقاوم .

لقد وضع كيرميت روزفلت – بِفَعْلَتِه هذه – حجر الأساس لمهنة جديدة ، هى مهنة قرصان الاقتصاد . لقد أعاد كيرميت روزفلت تشكيل تاريخ الشرق الأوسط ، عندما أذاب جميع الاستراتيجيات العتيقة المتبعة فى بناء الامبراطوريات . وبذلك أصبح من الواضح أن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت أن تحقق حُلْمَها فى أن تصبح امبراطورية عالمية –كما تخيلها رؤساؤها – جونسن ونيكسون – أن تلجأ لطرق مستوحاة مما فعله كيرميت

روزفلت فى إيران عام 1951م . وكان هذا هو الطريق الوحيد لقهر الاتحاد السوفيتى دون اللجوء لحرب نووية .

كانت هناك مشكلة واحدة ، وهى أن كيرميت روزفلت موظف فى جهاز المخابرات المركزية الأمريكية **CIA** ، فلو أُلقى القبض عليه كانت النتائج مروعة . لذلك كان من الضرورى إيجاد طريقة أخرى بحيث لا تظهر الولايات المتحدة الأمريكية فى الصورة قطعياً ، فإذا تم القبض على قرصان الاقتصاد فإنه لا يعمل فى أى جهة مرتبطة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن حسن حظ الولايات المتحدة الأمريكية فإن عام 1960م وما بعده ، حدثت فيه أمور فى غاية الأهمية ، منها : تقوية الشركات الدولية ، والمؤسسات متعددة الجنسيات ، مثل :صُندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى . وبما أن صندوق النقد الدولى ممول مبدئيا من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ، ومن ثم نمت علاقة تكافلية بين حكومة الولايات المتحدة ، وحلفائها ، وبين الشركات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حل المشكلة التى كان من الممكن أن تواجه كيرميت روزفلت إذا انكشف أمره كعميل للمخابرات المركزية الأمريكية . وأصبح الأمر فى غاية السهولة واليسر ، حيث يقتصر دور وكالات الاستخبارات الأمريكية على تحديد مواصفات الشخص الذى سيصبح قرصان اقتصاد **EHM** ، وعندئذ يمكنهم توظيفه لدى الشركات والمؤسسات الدولية . وقرصان الاقتصاد لن يتسلم مرتبه من الحكومة الأمريكية ، لكنه سيتقاضاه من القطاع الخاص . لذلك عندما ينكشف أمره فلن تكون هناك مشكلة سياسية ، ويبدو الأمر وكأنه صراع بين شركات . هذه الشركات بعيدة كل البعد عن مسائلة الكونجرس ( بمجلسيه :النواب والشيوخ) والشعب الأمريكى ، وفى نفس الوقت محاطة بمستويات حماية قانونية متعددة ، مثل : قوانين حماية التجارة الدولية ، وحماية العلامات التجارية ، وقوانين حرية المعلومات.

بعد حرب رمضان / أكتوبر 1973م ، حدثت تحولات خطيرة فى الاقتصاد العالمى ، ويتمثل أهم هذه التحولات فى أن منظمة الدول المصدرة للبترول المعروفة باسم "الأوبك" استطاعت لأول مرة أن تُمسك بزمام الأمور ، وتتخلص من سيطرة شركات البترول الغربية الكبيرة المعروفة باسم "الشقيقات السبع" ، هذه الشقيقات السبع كان دائماً وباستمرار ، تتعاون من أجل خفض أسعار البترول ، وبناء على ذلك تنخفض إيرادات الدول المصدرة

للبترول ، فى نفس الوقت تحقق هذه الشركات السبع أرباحاً طائلة . ومع أن منظمة "الأوبك" قد تأسست فى الستينيات من القرن العشرين لتدافع عن مصالح الدول المصدرة للبترول ، إلا أنها لم تقم بأى دور فاعل إلا بعد حرب رمضان / أكتوبر 1973م . حيث استطاعت دول منظمة "الأوبك" أن تجعل "الشقيقات السبع" الغربية تركع على ركبتيها . حيث تم حظر تصدير البترول كليا إلى الولايات المتحدة وهولندا ، وجزئيا إلى باقى دول أوربا الغربية المؤيدة لإسرائيل . وبلغ الخطر ذورته فى صورة طوابير للسيارات التى تنتظر دورها للتزود بالوقود من محطات البنزين والسولار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مهددة بوقوع كارثة تفوق ما حدث فى الكساد الكبير عام 1929م .

حدثت أزمة حظر البترول والولايات المتحدة الأمريكية فى أسوأ أوقاتها ، كانت تعيش تخبطا سياسيا وفكريا ، فالجنود عائدون من حرب فاشلة فى فيتنام ، والرئيس نيكسون يوشك أن يستقيل من مَنصِبه بسبب فضيحة ووتر جيت . وأعقب ذلك انخفاض معدلات النمو إلى أقل من النصف عما كانت عليه فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، وصاحب ذلك تصخم مالى أكبر مما سبق ، وظهر لأول مرة فى التاريخ الاقتصادى البشَرى ما أطلق عليه "الركود التضخمى" أى تعايش كل من البطالة والتضخم معا جنبا إلى جنب . وأكثر من هذا حدث انهيار فى النظام المالى الدولى فعصف بالاقتصاد الدولى ، باختصار كان انهياراً جوهريا لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية !

يصف جون بركنز هذه الفترة بقوله : " كان زملائى الذين لا يعلمون ما خفى من الأمور يعتقدون أن دول منظمة "الأوبك" قد أمسكوا بزمام الأمور ، أما أنا فكنت على دراية تامة بأمور لا يمكن لأحدهم أن يلم بها ، ذلك أن مجموعة الشركات الاقتصادية الكبرى ، ورجال عصاباتها من قراصنة الاقتصاد ، وثعالب المخابرات المركزية الأمريكية المنتظرين فى خلفية الأحداث ، لن يسمحوا إطلاقا لدول منظمة "الأوبك" بالسيطرة على الأمور ، وإذا استدعى الأمر فإن تدبير الانقلابات العسكرية على هؤلاء الحكام جاهزة ، وقد نفذت الولايات المتحدة فى عام 1973م ذلك فى دولة شيلى ، حينما أطاحت الـ**CIA** بسلفادور الليندى رئيس شيلى المنتخب ديمقراطيا من الشعب .

أشار جون بركنز إلى الارتباط الوثيق بين الحكومة الأمريكية ، والشركات الأمريكية ، إنها تمثل منظومة متماسكة من أشخاص معدودين لهم أهداف مشتركة . وأعضاء هذه المنظومة ينتقلون بسهولة بين عضوية مجالس إدارة الشركات الضخمة ، والمناصب الحكومية . على سبيل المثال فإن روبرت مكنمارا يعتبر نموذجا مثاليا لذلك ، لقد انطلق إلى القمة بسرعة

مذهلة من مجرد مدير تخطيط إلى محلل مالى فى شركة فورد للسيارات فى عام 1949م إلى منصب رئيس الشركة شخصيا فى عام 1960م ، وهو أول رئيس للشركة يتم اختياره من خارج عائلة فورد ، ثم بعد ذلك بوقت قصير تم تعينيه وزيرا للدفاع و كان له الدور الأساسى فى حرب فيتنام الفاشلة ، وبعد تركه وزارة الدفاع تم تعينه رئيسا للبنك الدولى . وبهذا تتضح العلاقات الوثيقة بين الشركات الأمريكية الكبرى ، والحكومة الأمريكية والمنظمات الدولية ، إنها بحق "الثالوث المدمر للاقتصاد العالمى" . إن إسهام روبرت مكنمارا الأكبر والأكثر شرا فى التاريخ هو الاحتيال على البنك الدولى وجعله وسيلة للإمبراطورية الأمريكية العالمية بمقياس لم يشهده أحد من قبل . لقد أرسى مكنمارا سابقة تُحتذَى ، بقدرته على التنقل بين السلطات المختلفة المكونة لمجموعة الكوربرقراطية لتتناغم مع من يأتى بعده . على سبيل المثال فإن جورج شولتز الذى كان وزيرا للخزانة، ورئيس مجلس السياسات فى عهد الرئيس نيكسون ، عمل رئيسا لشركة بكتل العملاقة ، ثم وزيرا للخارجية فى عهد الرئيس ريجان . وهكذا فإن كل الأنظمة الرأسمالية الناجحة تنطوى على ترتيب هرمى ، مزود بقيود صلبة وقاسية من السلطة والسيطرة ، تشمل حفنة قليلة من الأفراد يتربعون على أعلى قمة هذا الهرم ، وفى يدهم الأوامر المتسلسلة من أعلى لاسفل لتابعيهم ، وجيش ضخم من العمال فى القاعدة ، الذين من الممكن – حسب المصطلحات الاقتصادية – أن يصنفوا كعبيد .

على أن الأمر الأخطر هو أن الكوربوقراطية قد أقنعت الجميع أن إرداة الله منحتنا أن نضع قلة من الأفراد على أعلى قمة هذا الهرم الرأسمالى ، وأن نصدر هذا النظام إلى دول العالم أجمعين. كما أن ريتشار تشينى الذى كان وزيراً للدفاع فى عهد الرئيس جورج بوش الأب ، ثم رئيسا لشركة هالبيترون ، ثم أصبح نائباً للرئيس جورج بوش الابن ، لقد بدأ حياته مؤسسا لمجموعة شركات زاباتا للبترول ، وعُين سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة فى عهد الرئيس نيكسون والرئيس فورد ، وكذلك رئيسا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **CIA** فى عهد الرئيس فورد .

لقد ظل الشاه محمد رضا بهلوى يحكم إيران بالحديد والنار حتى16 يناير1979م،ذاق الشعب الإيرانى– تحت حكم هذا الطاغية – الذل والهوان،والاستبداد،عشرات السنين. وفى سنوات حكمه الأخيرة عمت المظاهرات والإضرابات ، حتى أنها كانت تصل إلى أبواب قصر الحكم ، وكان الشاه ينظر إليهم على أنهم مجموعة من الرَّعاع لا يملكون شيئا سوى التظاهر ، بينما كان جهاز مخابراته "السافاك" يعتقل ، ويقتل ، ويعذب كل من يعارض الشاه ، يسانده فى ذلك جيشن قوى ، وأجهزة أمن باطشة .

لقد كان الهم الأول لشاه إيران هو ولاءه التام لمن أجلسوه على هذا العرش ، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، حيث كان يلقب بشرطى الولايات المتحدة وبريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط . لقد ظن الشاه أن من ظل يخدمهم طوال فترة حكمه سيقفون إلى جواره ويرسلون الاساطيل والجيوش لتحمى عرشه المتساقط . ولكن هيهات لقد تركوه وحيدا أمام البركان الشعبى الهائل الذى انفجر مرة واحدة فى وجه الشاه وأجهزته المستبدة التى انهارات فى يوم وليلة . ووجد الشاه نفسه وحيدا هائما على وجهه يبحث عن بلد يستقبله بعد ما خرج من إيران للمرة الأخيرة فى 16 يناير 1979م .

لقد أصبح شاه إيران الملقب : بملك الملوك ، لا يجد من يأويه ، حتى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين أمضى الشاه فترة حكمه عميلا لهما وشرطيا لخدمة مصالحهما ابلغتاه أنه شخص غير مرغوب فيها ! لقد كشفت الوثائق البريطانية التى أُفرج عنها عام 2009م ، أن شاه إيران تقدم بطلب إلى الحكومة البريطانية يطلب فيه اللجوء بعائلته إلى بريطانيا ، لكن جيمس كالاهان رئيس الوزراء البريطانى كتب على الطلب بخط يده قائلاً : " أكره لأسباب إنسانية أن أرد طلب الشاه ، ولكنه أصبح شخصية مثيرة جداً للجدل ، ويجب علينا أن نفكر فى مستقبل إيران ، وننتظر لنعرف توجهات الحكومة الجديدة فى إيران ، ونتقدم لهم بطلب لنعرف رد فعلهم " . أما وزير الخارجية البريطانى ديفيد أوين فقد قال : "إنه لا يرى مبرراً لتعريض حياة البريطانيين المقيمين فى إيران للخطر ، ومن ثم علينا ألا نواصل تشجيع الشاه على المجىء للإقامة فى بريطانيا ".

هكذا باع البريطانيون عميلهم السابق بثمن بخس إلى عدوه اللدود :آيه الله الخمينى حاكم إيران الجديدة ، حيث سيعرضون مصير الشاه عليه ويأخذون موافقته ، ولكنه لم يوافق.

بعد رفض الولايات المتحدة وبريطانيا استقبال الشاهنشاه ، ظل يبحث عن مكان لا ليعيش فيه ، فالحياة عنده كانت قد انتهت ، ولكن ليموت فيه ، وأخذ يدور من بلد إلى بلد حتى استقبله فى النهاية الرئيس محمد أنور السادات فى مصر ، حيث كان مصيره الأسود ينتظره ، ومات بعد فترة وجيزة ودفن فى مصر . ليضرب مثلا سيظل قائما على مدار التاريخ لجميع الحكام الذين يبيعون أوطانهم وشعوبهم لأعدائهم كيف يكون مصيرهم فى النهاية ! وكيف أن أعداءَهم – بعد سقوطهم – يعتبرونهم كالورقة الجافة التى تسقط من الشجرة لا يعيرها أحد اهتماما!

**ثانياً : بنما** [1]

كانت بنما جزءاً من كولومبيا عندما قرر المهندس الفرنسى فرديناند ديليسبس حفر قناة بنما عبر برزخ أمريكا الوسطى ، ليربط المحيط الاطلنطى بالمحيط الهادى ، وذلك فى عام1881م، وقد قام الفرنسيون بمجهود كبير انتهى بالفشل التام وكارثة مالية عام1889م.

هذا الفشل الفرنسى ألهم الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت حُلما بأن ينفذ هـذا المشروع الهام . فى بداية القرن العشرين طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من كولومبيا توقيع معاهدة تحويل البرزخ ليكون تحت إشراف " اتحاد شركات أمريكا الشمالية"، ولكن كولومبيا رفضت التوقيع على المعاهدة .

فى عام 1903م أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أسطولها الحربى الذى قبض على قادة المليشا المحلية ، وقتلهم وأعُلن بنما دولة مستقلة ، ونصبوا حكومة شكلية عميلة ، وتم من خلال هذه الحكومة العميلة التوقيع على معاهدة حفر قناة بنما ، هذه المعاهدة منحت الولايات المتحدة سيطرة فعلية على تلك الدولة المشكلة حديثا والتى يقال : إنها مستقلة .

من العجيب أن من وقع تلك المعاهدة هما : وزير الخارجية الأمريكى ، والمهندس الفرنسى فليب بونو فاريللا ، الذى كان عضوا في الفريق الفرنسى الذى حاول حفر القناة، وفشل فى ذلك . ولم يوقع أى بنمى واحد على هذه المعاهدة التى أعطت الولايات المتحدة الأمريكية حق حفر القناة ، والسيطرة على ضفتيها .

ظلت بنما أكثر من نصف قرن ، تحكمها هذه الحكومة العميلة للولايات المتحدة ، وتتكون هذه الحكومة من العائلات الغنية التى تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وفى مقابل ذلك نالت هذه العائلات التى تحكم بنما مكافأة جيدة مقابل دعمها للسياسة الأمريكية .

فى عام 1968م ، حدث انقلاب عسكرى فى بنما ، حيث تولى" عمر تور يخوس" الحكم ، وهو شخصية محل حب وتقدير الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة من شعب بنما ، حيث أكسبه اهتمامه بالفقراء والمهمشين سمعة طيبة . كان دائم التجوال فى الأحياء الفقيرة المكدسة بالأكواخ ، ويعقد الاجتماعات مع الفقراء ، ويساعد العاطلين فى العثور على عمل،وكثير ما كان يتبرع بالأموال القليلة التى يملكها للعائلات المنكوبة بالأمراض والمآسى.

---

[1] جون بركنز ، مرجع سابق ، 81-99 .

فى ظل حكم "عمر تور يخوس" لم تعد بنما دمية فى يد واشنطن ، أو أى دولة أخرى ، لم يستسلم "عمر تور يخوس" للإغراءات التى عرضها عليه الاتحاد السوفيتى ، والصين، للانضمام للمعسكر الشيوعى ، كان يؤمن بالإصلاح الاجتماعى ، ومساعدة الذين ولدوا فقراء ، لكنه لم يؤيد الشيوعية ، كان "عمر تور يخوس" مصمما على كسب الحرية من الولايات المتحدة الأمريكية دون تحالف مع أعدائها .

فى عام 1823م أعلن الرئيس الأمريكى جيمس مونرو مبدأ فى غاية الأهمية ، هذا المبدأ يعطى الولايات المتحدة الأمريكية الحق فى التوسع فى نصف الكرة الأرضية ، وذلك لتتمكن من السير إلى آفاق أوسع فى خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر ، وأن للولايات المتحدة الأمريكية الحق فى غزو أية دولة فى أمريكا الجنوبية ، أو أمريكا الوسطى ترفض مساندة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ، وتدور فى فلكها .

اعتمد الرئيس الأمريكى روزفلت على مبدأ جيمس مونرو لتبرير تدخل الولايات المتحدة فى شئون دولة الدو منيكان وفنزويلا ، كما اعتمد رؤساء الولايات المتحدة اللاحقون ، ومن أهمهم تافت ، وويلسون ، وفرانكلين روزفلت على هذا المبدأ فى ممارسة التوسع الأمريكى فى كل من أمريكا الشمالية ، والجنوبية ، والوسطى فى نهاية الحرب العالمية الثانية . وفى النصف الثانى من القرن العشرين استغلت الولايات المتحدة الخطر الشيوعى لتطبيق مبدأ موندو على مدى أوسع ، ليشمل دولاً أخرى حول العالم مثل : فيتنام، وأندونسيا . وأخيراً استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ مونرو لغزو كل من أفغانستان والعراق تحت ذَرائع شتى ، وحجج واهية .

نعود لرئيس بنما "عمر تور يخوس" الذى يؤمن أن بنما لها حقوقها الشرعية الخاصة فى أن تمارس سلطتها التامة على شعبها ، وعلى أراضيها ، وعلى القناة التى تمر خلال أراضيها ، وأن هذه الحقوق منحة إلهية كالتى تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية . لقد اعترض "عمر توريخوس" على وجود مدرسة الأمريكتين ، والقيادة الجنوبية لمركز تدريب عمليات المناطق الحارة التابعة للجيش الأمريكى ، وكلاهما فى منطقة القناة . كان كل من المدرسة ، والمركز مكانا لتدريب فرق الموت المتطرفة والجلادين الذين حولوا دولاً كثيرة إلى أنظمة ديكتاتورية لقمع الشعوب ، ومن ثم كانت هذه المؤسسات مثار كراهية من قبل شعوب أمريكا الجنوبية فيما عدا القلة الغنية التى ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية .

أعلن رئيس بنما "عمر تور يخوس" بشكل واضح ، أنه لا يريد هذه المدرسة ، وهذا المركز على أرض بنما ، وأنه يريد منطقة القناة ضمن حدود بلده .

لقد رفع رئيس بنما شعارا يقول "الحرية هدف عمر ، لم تخترع بعد الآلة التى تستطيع قتل الأهداف النبيلة" .

فى بداية الأمر أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية القرصان الاقتصادى "جون بركنز" لإنهاء المفاوضات المتعلقة بوضع أول خطة رئيسية شاملة للتنمية الحقيقية لبنما ، تلك الخطة التى ستفتح الباب أمام كل من البنك الدولى ، وبنك التنمية الأمريكى ، وهيئة المعونة الأمريكية لاستثمار مليارات الدولارات ، فى قطاعات الطاقة ، ووسائل المواصلات، والزراعة فى هذه الدولة الصغيرة شديدة الأهمية "بنما" . بالطبع كان هذا الأمر ينطوى على خدعة ماكرة ووسيلة لجعل بنما ترزخ تحت ثقل هذه القروض الضخمة اللازمة لإنشاء مثل هذه المشروعات المختلفة ، وهكذا تعود بنما لتصبح دمية فى يد الولايات المتحدة .

عندما وصول "جون بركنز" إلى بنما حددت له مقابلة مع الرئيس عمر تور يخوس وَوَجَّهَ حديثه إلى جون بركنز قائلا : " نحن سنتعيد القناة ، لكن هذا وحده ليس كافيا ، نحن نهتم بمصالح فقرائنا ، وأن حصولنا على الاستقلال لا يعنى أننا نقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، بل نقف فقط فى صف الفقراء من شعبنا . ولكى نفعل ذلك ، لابد من بناء قاعدة اقتصادية ، وإذا كان الأمر يتعلق بالكهرباء ، فنعم ، لكن يجب أن تصل إلى الفقراء، وبسعر مدعم ، وكذلك الحال بالنسبة للمواصلات والزراعة . إن شركاتكم العملاقة تريد المزيد من العمل ، وعادة يتم ذلك من خلال تضخيم حجم المشروعات بهدف زيادة حجم القروض ، بحيث تكبل بها الدولة ، ومن ثم لا تستطيع الفَكاك من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية !

بهذا تأكد جون بركنز أن الرئيس البنمى يعرف جيداً أن لُعبة القروض ، وإقامة المشروعات بهذه القروض ، هى خدعة كبرى تُثقل كاهل بلاده بالديون ، وتصبح بنما تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومجموعة شركاتها الاقتصادية .

لقد أصر الرئيس عمر تور يخوس على أن تكون القروض التى سوف تمنح لبنما يتم توجيهها لمشروعات تعود على الشعب وخاصة الفقراء ، وبالتالى لن تكون ديونا ، مستحيل سدادها . وهكذا لم يستطيع القرصان الاقتصادى الأمريكى أن يعقد الصفقة بشروط الكوربوقراطية الأمريكية ، بل بالشروط التى حددها الرئيس البنمى . ومن ثم فإن الأمر يقتضى إطلاق الثعالب على هذا الرجل الشريف بعد أن أخفق قراصنة الاقتصاد !

لقد نجح رئيس بنما " عمر تور يخوس " فى استعادة قناة بنما بالفعل عام 1977م ، واستطاع عقد اتفاقية جديدة مع الرئيس الأمريكى كارتر ، الذى نقل ملكية منطقة القناة والقناة ذاتها إلى السيادة البنمية ، واستطاع البيت الأبيض الأمريكى إقناع الكونجرس

الأمريكى بقبول الاتفاقية ، وتم التصويت بالموافقة عليها بفارق صوت واحد فقط بين المؤيدين والمعارضين ، عندئذ أقسم المحافظون على الانتقام ! . حقا لن تموت الأهداف النبيلة، ولكن ماذا عن الرجال الذين يقفون وراءها ؟

لقد دبر رجال المخابرات المركزية الأمريكية (**CIA**) الذين يطلق عليهم الثعالب خطة محكمة لاغتيال الرئيس البنمى ، ونفذوها ، ومات الرجل ، لكن الأفكار النبيلة لن تموت!

## ثالثاً : فنزويلا[1]

تعتبر فنزويلا مثالا تقليديا للدولة التى نهضت من الفقر إلى الثراء ، نتيجة اكتشاف البترول ، وتعتبر كذلك نموذجا للاضطرابات التى تحركها ثروة البترول ، وفقدان التوازن بين الأثرياء والفقراء ، ومثالا لبلد استغلتها الكوربوقراطية الأمريكية بصفاقة . أصبحت صورة لمكان يجتمع فيه قراصنة الاقتصاد ذَوو الأسلوب القديم ، مع أصحاب الأسلوب الجديد ليكوّنوا اتحادا من المستغلين .

حين انتخب الفقراء والمعوزون فى فنزويلا "هوجو شافيز" رئيسا بأغلبية ساحقة ، سرعان ما فرض شافيز إجراءات ملزمة ، وتولى السيطرة على القضاء ، وغيره من المؤسسات ، وحل البرلمان الفنزويلى . ندد شافيز بسياسة الولايات المتحدة "الإمبريالية الفاضحة" وقدم نقداً لاذعا للعولمة ، وفرض قانونا جديدا للتنقيب عن البترول شبيها - حتى فى اسمه - بذلك القانون الذى فرضه خايمى رولدوس فى الإكوادور قبيل أن يلقى مصرعه فى تحطيم طائرته المروحية . ضاعف القانون الجديد من النسبة المطلوب من شركات البترول الأجنبية دفعها للدولة . ثم التفت شافيز إلى شركة البترول الحكومية المعروفة باسم "بترول فنزويلا **Petroleos de Venezuela**" وأحكم القبضة عليها بأن أبدل بالذين يديرونها آخرين أكثر ولاء له .

يحظى البترول الفنزويلى بأهمية اقتصادية بالغة على مستوى العالم ، ففى عام 2002م كانت فنزويلا رابع أكبر دولة مصدرة للبترول على مستوى العالم ، وحلت فى المرتبة الثالثة بين الدول التى تعتمد عليها الولايات المتحدة فى استيراد البترول . ويعمل فى شركة "بترول فنزويلا" نحو 40 ألف عامل ، وتحقق الشركة مبيعات قدرها خمسون مليار دولار سنويا . وتسهم هذه الشركة بنحو 80٪ من عائدات التصدير . إنها - بلا منازع - أهم أعمدة

---

[1] جون بركنز ، مصدر سابق ، ص 221-225 .

الاقتصاد الفنزويلى ، وبسيطرته على الصناعة الوطنية فرض شافيز نفسه على المسرح العالمى لاعبا أساسيا .

اعتقد كثير من أبناء الشعب الفنزويلى أن البترول طوق نجاتهم ، ذلك الذى بدأ تدفقه قبل ثمانين عاما فى 14 ديسمبر عام 1922م ، حين حدث اندفاع فجائى ضخم للبترول، من باطن الأرض ، بالقرب من ماركيبو **Maracaibo**. وتدفقت تلقائيا كمية قدرت بمائة ألف برميل يوميا واستمر ذلك لثلاثة أيام ، وقد غير هذا الحدث الجيولوجى الفريد من نوعه مصير فنزويلا للأبد ، لتصبح فى عام 1930م أكبر مصدر للبترول فى العالم أجمع . ورأى الشعب الفنزويلى فى البترول حلا لجميع مشكلاتهم .

تمكنت فنزويلا خلال الأربعين عاما التالية ، وبفضل عائدات البترول ، من الانتقال من واحدة من أفقر بلدان العالم ، إلى واحدة من أكثر دول أمريكا اللاتينية ثراء . وأظهرت البيانات الإحصائية نموا كبيرا ، وبصفة خاصة على مستوى الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف ، وأمد الحياة ، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال ، وازدهر قطاع الأعمال والتجارة.

أثناء الحظر الذى قررته مجموعة الأوبك فى عام 1973م بسبب حرب رمضان/ أكتوبر المجيدة ، وصلت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة وتضاعفت ميزانية فنزويلا أربعة أمثال ما كانت عليه ، فانطلق قراصنة الاقتصاد للعمل فى فنزويلا . غمرت البنوك الدولية البلد بقروض بغرض تحسين البنية التحتية ، والمشروعات الصناعية ، وبناء أعلى ناطحات سحاب فى القارة ، ثم وصل فى الثمانينيات رجال الكوربوقراطية والقرصنة الاقتصادية . كانت الفرصة مثالية لانتزاع أسنان الفرخ الفنزويلى الصغير . اتسعت رقعة الطبقة المتوسطة فى فنزويلا ، وفتحت سوقا كبيرة لأنواع متباينة من المنتجات ، ومع ذلك بقيت شريحة كبيرة من الفقراء تنتظر الحصول على فرص للعمل فى الورش ، والمصانع ، وغيرها من المؤسسات الصناعية المستغلة ، حيث ساعات طويلة من العمل ، فى ظروف قاسية ، وبأجر زهيد.

ثم انهارت أسعار البترول ، ولم تستطع فنزويلا الوفاء بديونها ، ففرض صندوق النقد الدولى فى عام 1989م شروطا صارمة ، وضغط على كاركاس (العاصمة الفنزويلية) للانصياع للكوربوقراطية بأشكال مختلفة . كان رد فعل الفنزويليين عنيفا ، قتل المشاغبون أكثر من 200 شخص ، وتبدد سراب البترول كطوق النجاة ، ومورد لا ينفد . وخلال الفترة (1978م-2003م) هبط الناتج القومى الفنزويلي بنسبة زادت على 40٪ .

ومع زيادة الفقر ، تصاعد السخط والاستياء ، وانكمشت الطبقة الوسطى أمام اتساع الطبقة الفقيرة . ومثلما يحدث فى كثير من البلاد المعتمدة فى اقتصادها على البترول ، سرعان ما تغيرت أوضاع السكان بشكل جذرى ، فنتج عن الانهيار الاقتصادى خسائر فادحة بالنسبة للطبقة المتوسطة ، وانحدر كثيرون منها إلى مصاف الفقراء .

هيأت الأوضاع الجديدة المسرح أمام شافيز ومهدت الطريق للصراع مع واشنطن ، فبمجرد وصوله إلى السلطة بادر الرئيس الفنزويلى الجديد بتحدى إدارة بوش . كانت واشنطن قبيل أحداث 11 سبتمبر 2001م تفاضل بين الخيارات المطروحة ، فبعد فشل قراصنة الاقتصاد ، هل حان وقت إرسال الثعالب ؟

غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001م من كافة أولويات واشنطن ، فقد ركز الرئيس بوش ومستشاروه على حشد المجتمع الدولى لدعم الجهود الأمريكية فى غزو أفغانستان وغزو العراق . أحيلت فنزويلا إلى مؤخرة القائمة ، لتصبح بديلا احتياطيا للعراق، وأفغانستان. مع ذلك ، كان من الواضح أن ثمة نقطة سيصل فيها بوش وشافيز إلى حافة الصدام . لم تكن واشنطن قادرة على تجاهل فنزويلا وقتا طويلا فى ظل تهديد العراق وغيره من دول الشرق الأوسط بحظر إمداد الولايات المتحدة بالبترول .

لا يمكن الحديث عن فنزويلا دون العراق ، وأفغانستان ، فكل منها كابد اضطرابات سياسية دامية ، وحدد مصيرها حكام تركوا خلفهم قضايا كثيرة عالقة ، دون حل ، (سواء فى حكم طالبان الوحشى الاستبدادى ، أو قيادة صدام المختل عقليا للعراق ، أو عدم كفاءة شافيز اقتصاديا فى فنزويلا) ومع ذلك لم تتخذ الكوربوقراطية الأمريكية أية إجراءات لحل تلك المشكلات المعقدة فى هذه الدول . كان المنهج البديل هو استهداف هؤلاء القادة أنفسهم عقابا لوقوفهم فى وجه سياسة الولايات المتحدة البترولية الطامعة. فمن زوايا عديدة، كانت فنزويلا أكثر الحالات غموضا ، فرغم أن التدخل العسكرى قد حدث بالفعل فى كل من أفغانستان و العراق ، ظل الغموض يكتنف رد فعل الإدارة الأمريكية تجاه شافيز، إن القضية لا تكمن فى كون شافيز قائدا ناجحا أم لا ، بل بالأحرى فى رد فعل واشنطن نحو زعيم يعترض طريق مسيرة الكوربوقراطية الأمريكية نحو بناء الإمبراطورية الكونية.

فى ديسمبر 2002م شارف الموقف فى كل من فنزويلا والعراق حافة الانفجار ، مثل كل من البلدين بديلا للآخر ومناظرا له . ففى العراق فشلت كافة الجهود الماكرة – التى اتبعها كل من القراصنة والثعالب – فى إرغام صدام على الإذعان ، وبدأت مخططات أخرى لحل

نهائى : ألا وهو الغزو . أما فى فنزويلا ، فقد استحضرت إدارة بوش النموذج الذى اتبعه كيرميت روزفلت مع مصدق فى إيران . وفى ذلك تقول نيويورك تايمز :

"امتلأت الشوارع بمئات الآلاف من أفراد الشعب الفنزويلى ليعلنوا عن التزامهم بالإضراب العام ، الذى بدءوه منذ ثمان وعشرين يوما لإرغام الرئيس هوجو شافيز على ترك السلطة .

هدد الإضراب الذى يشارك فيه ثلاثون ألفا من عمال شركات البترول ، بإيقاع فوضى مخربة تستمر لأشهر مقبلة فى هذه الدولة التى تعد خامس دول العالم إنتاجا للبترول .

تحول الإضراب فى الأيام الأخيرة إلى مأزِق وورطة ، فاستعان الرئيس شافيز بالعمال غير المشاركين فى الإضراب لإعادة تشغيل شركة البترول الحكومية . أما خصومه – الذين يتزعمهم رجال الأعمال ، وقادة العمال – فيزعمون أن بوسعهم إجبار شركة البترول الحكومية على التوقف ، ومن ثم سقوط الرئيس شافيز .

هذا ما حدث بالضبط حين خلع رجال" السى آى إيه " مصدق وأحلو الشاه مكانه فى إيران . هل يمكن للتشابه بين ما حدث فى البلدين أن يكون أقرب من ذلك ؟ . بدا أن التاريخ يكاد يعيد أحداثه التى مر عليها خمسون سنة ، وكأن شيئا لم يتغير ، فما يزال البترول هو القوة المحركة للأحداث .

اصطدم أنصار شافيز بخصومه ، وسقط عدد من القتلى وعشرات الجرحى . فى اليوم التالى ، تحدث جون بركنز مع صديق قديم له ،كان منخرطا لسنوات طويلة مع الثعالب الأمريكية . كان هذا الصديق مثلى يقود عمليات سرية فى كثير من البلاد ، وقد اعترف بأن شركة أمنية خاصة ، طلبت منه عمل ترتيبات لإثارة الاضطرابات فى العاصمة الفنزويلية كراكاس ، وتقديم رشاوى لضباط الجيش الذين تلقى كثير منهم تدريبهم فى مدرسة الأمريكتين ، لعمل انقلاب ضد رئيسهم المنتخب . رفض صديقى القديم العرض، وأسرَّ لى قائلاً "إن الرجل الذى آلت إليه المهمة بدلا منى كان يعرف طريقه جيدا"

انتابت المديرين التنفيذيين فى شركات البترول ، ومؤسسات وول ستريت ، مخاوفُ من ارتفاع أسعار البترول ، وتراجع المخزون الاستراتيجى الأمريكى . ومع أخذ الأوضاع فى الشرق الأوسط فى الحسبان ، أدركت أن إدارة بوش كانت تعمل كل ما فى وسعها لِتُطيح بشافيز . ثم جاءت الأنباء تبشر بنجاحهم فى مساعيهم ، فقد أطاحوا بشافيز . اتخذت النيويورك تايمز من هذا التحول فى الأحداث فرصة لتقديم منظور تاريخى ، والتعريف بالرجل الذى ظهر على الساحة ليلعب دور كيرميت روزفلت مع فنزويلا المعاصرة :

"دعمت الولايات المتحدة الأنظمة الفاشية ، فى أمريكا الوسطى والجنوبية – أثناء وبعد الحرب الباردة – دفاعا عن مصالحها الاقتصادية والسياسية . ففى دولة قَزَمِية مثل جواتيمالا خططت "السى آى إيه" لانقلاب يُطيح بالحكومة التى وصلت للحكم بانتخابات ديمقراطية فى عام 1954م، وساندت فى المقابل حكومات يمينية فى مواجهة مجموعات صغيرة من الثوار اليساريين ، على مدى أربعة عقود ، وكانت النتيجة سقوط نحو 200 ألف قتيل .

أما فى شيلى، فقد دعمت **CIA** انقلابا جاء بالجنرال أوجوستو بينوتشيه **Augusto Pinochet** إلى السلطة بين عامى 1973م و 1990م . وفى بيرو تحاول حكومة ديمقراطية هشة ، على مدى عَقد من الزمان إفشال مخطط "السى آى إيه" الساعى لإعادة الرئيس المخلوع ، والمطرود من البلاد ألبرتو ك . فوخيمروى **Alberto k.Fujimori** ورئيس مخابراته سيئ السمعة فلاديميرو مونتيسينوس **Vladimoro**.اضطرت الولايات المتحدة لغزو بنما فى 1989م لِتُطيح بتاجر المخدرات – الدكتاتور مانويل نوروبجا الذى ظل حوالى عشرين عاما ، مخبرا وعميلا مهما للسى آى إيه . وفى الثمانينيات كان الصراع فى نيكارجوا بالغ الأهمية ، لاستغلال المعارضة السلمية ضد اليسار ، بما فى ذلك تهريب السلاح إلى نيكارجوا عبر إيران ، وهو ما أدى إلى اتهامات طالت كبار المسئولين فى إدارة الرئيس الأمريكى ريجان .

كان السيد أوتو ريتش **Otto J. Reich** من أولئك الذين طالهم الاتهام ، وهو عسكرى متقاعد ، وله خبرة بصراعات كثيرة فى أمريكا اللاتينية ، لكن لم تثبت الاتهامات على السيد ريتش ، وأصبح فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة فى فنزويلا ، ويعمل الآن مساعدا لوزير الخارجية لعلاقات دول الأمريكتين ، وقد عُين بقرار رئاسى . ولم تكن الإطاحة بشافيز سوى واحدة من بنات أفكاره " .

وبينما يحتفل السيد ريتش ، ومن معه من إدارة بوش بالإطاحة بشافيز ، انفض السامر فجأة ، ففى تحول مثير للأحداث تمكن شافيز من العودة إلى السلطة ، وأمسك من جديد بمقاليد الحكم فى أقل من اثنتين وسبعين ساعة . وعلى خلاف ما حدث لمصدق فى إيران ، تمكن شافيز من الاحتفاظ بالجيش إلى جانبه ، رغم كل المحاولات لقلب ضباط جيشه الكبار ضده . بالإضافة لذلك ، وقفت إلى جانبه شركة البترول الحكومية . فقد تحدت شركة بترول فنزويلا آلاف العمال الذين أضربوا عن العمل ، واستطاعت أن تقف على أقدامها بدونهم .

وبعدما انقشع غبار تلك العاصفة العابرة ، أحكم شافيز قبضة الحكومة على موظفى شركة البترول ، وطهر شافيز الجيش من ثلة الضباط غير الموالين ، الذين رَضُوا بخيانته ، وأجبر كثيراً من زعماء المعارضة على مغادرة البلاد . وطالب شافيز بعشرين عاما سجنا لاثنين

من زعماء المعارضة الذين تعاونوا مع واشنطن ، وتواطئوا مع الثعالب الأمريكية لتدبير الإضراب الذى شمل كل أنحاء البلاد .

فى التحليل الأخير ، كانت العاقبة النهائية للأحداث كارثية لإدارة بوش ! وفى ذلك تقول لوس أنجلوس تايمز :

" أقر المسئولون فى إدارة بوش اليوم الثلاثاء أنهم على مدى شهور بحثوا مع القادة العسكريين والمدنيين الفنزويليين مسألة إزاحة الرئيس "هوجو شافيز" عن السلطة ، والآن تتخذ الإدارة الأمريكية التدابير الدقيقة للتعامل مع تداعيات الانقلاب الفاشل " .

كان واضحا أن قراصنة الاقتصاد لم يفشلوا وحدهم فى تحقيق المخطط بل فشل معهم الثعالب أيضا . تحولت فنزويلا فى عام 2003م إلى شكل مختلف عما حدث فى إيران فى عام 1953م . تساءلت إذا ما كان هذا الفشل نذيرا بحوادث جديدة ، أم مجرد شذوذ عن قاعدة النجاح الأمريكى ، وما الذى ستفعله واشنطن بعد ذلك ؟

نجا شافيز وأفلتت فنزويلا لبعض الوقت من كارثة محققة ، والفضل لصدام حسين ، فلم تستطع إدارة بوش أن تحارب على ثلاث جبهات فى آن واحد ، فى أفغانستان ، والعراق وفنزويلا . ففى تلك اللحظة ، لم يكن لديها القوة العسكرية ، أو الدعم السياسى الذى يمكنها من تدبير أمورها على الجبهات الثلاث . . إن الأحداث قد تتغير بسرعة ، ومن المحتمل أن يواجه الرئيس شافيز معارضة عنيفة فى المستقبل القريب . على أية حال يعلمنا درس فنزويلا أن شيئا لم يتغير فى السياسة الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية ، باستثناء النتائج .

## رابعاً : الإكوادور [1]

منذ عام 1968م كانت الإكوادور تتحول بالتدريج إلى فريسة سهلة للكوربوقراطية الأمريكية . حيث تمكن قراصنة الاقتصاد الأمريكيون من الوصول بها إلى وضع إفلاس حقيقى . تم إثقال اقتصادها بديون قدرت بمليارات الدولارات ، مقابل تكليف شركات الهندسة والتعمير الأمريكية بناءَ مشروعات تساعد عائلاتها الأكثر ثراء . ونتيجة لذلك ، فى تلك العقود الثلاث ، ارتفعت نسبة الفقر بين السكان من 50٪ إلى 70٪ وازداد معدل البطالة من 15٪ إلى 70٪ كما ارتفع الدين العام من 240 مليون دولار إلى 16 مليار دولار ، وانخفض نصيب السكان الأكثر فقرا من مخصصات الموارد الطبيعية من 20٪ إلى 6٪ . وتجد

[1] جون بركنز ، مصدر سابق ، ص 227 -234 .

الإكوادور نفسها اليوم مضطرة لإنفاق ما يقرب من 50٪ من ميزانيتها القومية لسداد ديونها، بعد أن كان من المفترض أن تنفق هذه الأموال فى مساعدة ملايين المواطنين الذين صُنفوا رسميا على أنهم يعانون من فقر مدقع !

يبرهن الموقف فى الإكوادور على أن ما حدث لم يكن نتاج مؤامرة ، بل حدث تحت أعين إدارات أمريكية من الحزبين الديمقراطى والجمهورى ، عبر عمليات تورطت فيها كل من البنوك المتعددة الجنسيات ، وكثير من المؤسسات الكوربوقراطية ، وبعثات المساعدات الأجنبية، وقد لعبت الولايات المتحدة دورا قياديا فى ذلك ، وإن لم تكن الوحيدة .

يعترف جون بركنز بأنه خلال الثلاثة العقود الأخيرة من القرن العشرين ، أسهم آلاف الرجال والنساء فى جعل الإكوادور فى هذا الوضع المعقد ، الذى وجدت فيه نفسها عند مشارف الألفية الجديدة . بعضهم مثلى ، كان على وعى بما يفعل ، لكن الغالبية العظمى كانت تؤدى ما تعلمته فى كليات الاقتصاد والهندسة والحقوق ، وبعضهم اقتفى أثر رؤسائهم من أمثالى ، أولئك الذين ترجموا النظام من خلال نموذج جشع ، وعبر اتباع أسلوب الثواب والعقاب المصمم لتكريس ذلك النظام . صنف المنخرطون فى الأمر أدوارهم فى أسوأ الأحوال كأدوار مقبولة ، وحين تتملكهم نظرة التفاؤل يرون أنفسهم ، يؤدون خدمات جليلة ، يساعدون – من خلالها – أمما فقيرة .

كان هؤلاء الناس إما واعين لما يفعلونه أو مخدوعين أو – فى أغلب الأحيان – يخدعون أنفسهم ، ولم يكن هؤلاء الناس أعضاء فى أى مؤامرة سرية بقدر ما كانوا نتاج نظام يعزز النمط الماكر والفعال من الإمبريالية التى صار العالم يعانيها . لم يضطر أحد منهم للخروج والبحث عن رجال ونساء يقبلون الرَّشوة ويخضعون للابتزاز ، لقد كانوا معينين من قبل شركات وبنوك ووكالات حكومية . كانت الرشاوى تؤخذ فى شكل رواتب وإكراميات، ومنح ، وسندات تأمين ، أما التهديد والابتزازا فكان يأخذ شكلا مستترا يكمن فى الأعراف الاجتماعية ، وضعوط المقارنة الاجتماعية مع النظراء والأنداد ، والقلق بشأن مستقبل تعليم الأبناء .

نجح النظام نجاحا باهرا . وحين بدأت الألفية الثالثة . كانت الإكوادور قد وقعت فى المصيدة أصبحت بين أيدينا ، تعاملنا معها كما يتعامل زعيم مافيا مرابٍ أقرض رجلا بالدين فى زفاف ابنته ، وأعماله الصغيرة ، ثم حين سقط الرجل عاد المرابى بإقرضه من جديد . ومثل أى عضو فى المافيا يجيد عمله أخذنا ما يكفينا من الوقت لأداء مهامنا . لم نكن فى عجلة من

أمرنا ، فأسفل غابات الإكوادور الممطرة بحر من البترول ، كنا نعرف أن اليوم المناسب غير بعيد .

فى بداية عام 2003م ، وصلت إمدادات البترول للولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل مستوى فى خلال ما يقرب من ثلاثة عقود . وبدا احتمال اللجوء إلى المخزون الاستراتيجى أمراً لا مفر منه ، لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا إجبار الدولة الصغيرة الإكوادور على فتح غابات الأمازون أمام الشركات البترولية الأمريكية . ووسيلة إجبار الإكوادور على ذلك تتمثل فى مطالبتها بدفع الديون المستحقة عليها ، وبما أنها لن تستطيع الدفع ، فعليها أن تفتح غابات الأمازون أمام شركات البترول الأمريكية، وفى هذه الحالة فإن العواقب ستكون وخيمة جداً ، لا تتوقف عند حد تدمير الثقافات المحلية ، أو حياة البشر ، ومئات الآلاف من فصائل الحيوانات والزواحف ، والأسماك ، والحشرات والنباتات ، والتى قد يحتوى بعضها على أمصال لم تكتشف بعد لعدد كبير من الأمراض . لم يكن الأمر ببساطة أن الغابات الممطرة تمتص الغازات المميتة المسئولة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض ، والناتجة عن أنشطتنا الصناعية ، أو أنها تمدنا بالأوكسجين الأساسى لحياتنا ، أو أنها تمد السحب ببخار الماء المسئول فى النهاية عن إمداد الأرض بالنسبة الكبرى من المياه العذبة . إن لهذه الغابات أهمية تتجاوز كل الفرضيات القياسية التى وضعها علماء البيئة للحفاظ عليها ، فقد بلغت مكانة عميقة فى نفوسنا !

إن اتباع هذه الاستراتيجية يكمل نفس المسار الإمبريالى الذى بدأ قبل زمن طويل إبان الإمبراطورية الرومانية ، وإذا كانت الامبراطورية الرومانية قد قامت على العبودية التى تشجبها الحضارة الحديثة ، إلا أن الامبراطورية الأمريكية تستعبد من البشر أكثر بكثير مما استعبد الرومان ، ومن كل أشكال القوى الاستعمارية التى سبقتنا .

ورغم أن غابات الإكوادور الممطرة لها قيمتها العظيمة ، مثل أهلها المحليين ، وكل أشكال الحياة التى تعيش على أرضها ، فإنها ليست أكثر قيمة من صحارى إيران ، كما أنها ليست أكثر قيمة من جبال جاوا في أندونسيا ، أو البحار الأمامية لسواحل الفلبين ، وسهول الاستبس فى آسيا ، وسهول السفانا فى أفريقيا ، وغابات أمريكا الشمالية ، والجبال الثلجية فى القطب الشمالى ، أو مئات الأماكن المهددة الأخرى .

تُظهر البيانات الإحصائية التى تعبر عن الماضى ، أنه فى عام 1960 كان خُمس سكان العالم فى الدول الثرية ، يحصلون على دخل يفوق ما يحصل عليه خُمس سكان العالم فى الدول الفقيرة بنسبة 1:30 ، ثم ازداد البون اتساعا فى عام 1995 حين وصلت نسبة الفارق بين

الشريحتين إلى 1:74 ، بينما البنك الدولى ، والوكالة الأمريكية الدولية، وصندوق النقد الدولى، وبقية البنوك الأخرى ، والشركات المتحدة ، والحكومات المنخرطة جميعها فى برامج " الإعانات " تخبرنا أنها تؤدى مهامها ، وأن ثمة تقدما قد حدث ، إنها أُكذوبة كبرى .

كان من المفترض أن تكون الأحداث فى أفغانستان ، والعراق ، وفنزويلا رادعة للولايات المتحدة الأمريكية عن خَلق صراع آخر ، ومع ذلك كان الموقف فى الإكوادور جد مختلف ، فهذه الحرب لن تكون فى حاجة لجيش الولايات المتحدة ، لأنها ستقوم على مجرد عدة آلاف من المحاربين المحليين مجهزين فقط بالرماح ، والمُدَى ، والبنادق ذات التلقيم اليدوى طلقة بطلقة . سيواجه هؤلاء السكان المحليون البؤساء جيشا إكوادوريا حديثا ، مدعوما بثلة من الخبراء العسكريين من القوات الخاصة الأمريكية ، فضلا عن جنود مرتزقة دربهم الثعالب ( رجال المخابرات الأمريكية ) وعينتهم شركات البترول . ستكون حربا على غرار اشتباكات عام 1995 التى نشبت بين الإكوادور وبيرو ، ولن يسمع عنها أغلب مواطنى الولايات المتحدة، وقد ساعدت الأحداث الجارية على احتمال نشوب تلك الحرب.

وفى ديسمبر عام 2002 ، اتهم ممثلو شركات البترول مجموعة من المواطنين المحليين باحتجاز فريق من عملهم كرهائن ، افترضوا أن المحاربين المتورطين كانوا أعضاء فى مجموعة إرهابية ، ملمحين إلى ارتباطهم بتنظيم القاعدة. ومع ذلك ، أعلنت الشركة أن لعملها الحق فى الاستكشافات الأولية السابقة لعمليات التنقيب عن البترول ، وهو ما أثار غضب السكان المحليين وسبب نزاعا معهم استمر لعدة أيام ، معربين عن موقفهم الرافض من القضية .

أصر كل من عمال البترول ، وممثلى القبائل على موقفهم ، فتخطوا الحدود إلى الأراضى التى لم يكن مسموحا لهم بدخولها ، ولم يحمل السكان المحليون أسلحة ، ولم يهددوا عمال البترول بأى شكل ، فقط اصطحبوا العمال معهم إلى قراهم ، حيث قدموا لهم الطعام والبيرة المحلية المعروفة باسم الشيشا **Checha** . بينما كان العمال الضيوف يتمتعون بكرم الضيافة ، اقنع السكان المحليون المرشدين المرافقين للعمال بأن يبحثوا لهم عن مكان بعيد عن أرضهم ، وأكدت القبيلة المحلية التى استضافت العمال أنها لم تُبقِ أحدا رغما عنه ، بل كان العمال أحرارا فى الذهاب حيثما شاءوا .

يكشف جون بركنز عما حدث بعد ذلك فيقول : كنت أقود سيارتى فى ذلك الطريق عام 2003م، حين تذكرت ما أخبرنى به أفراد الشوار فى عام 1990 بعدما بعت شركتى الخاصة ، وعدت لتقديم المساعدة لهم لإنقاذ غاباتهم . ذكرونى بمقولة "العالم كما تحلم به" مشيرين إلى أننا فى الشمال حلمنا بالصناعات الضخمة ، وكثير من السيارات، وناطحات

السحاب الهائلة . والآن اكتشفنا أن حلمنا تحول فى الواقع إلى كابوس سيدمرنا جميعا فى نهاية المطاف .

نصحنى الشوار بأن "أغير ذلك الحلم" ، مع ذلك هأنذا بعد أكثر من عقد من الزمن، ورغم جهود كثير من الأفراد والمنظمات الخيرية ، بما فيها تلك المنظمات التى أعمل معها ، وصل الكابوس إلى مستوى جديد بالغ الرعب . حين وصلت بسيارتى إلى مدينة شل بين الغابات ، وجدت أن على الإسراع للاشتراك فى لقاء جَمعَ رجالا ونساء يمثلون كثيرا من القبائل مثل كيشوا **Kichwa** والشوار **Shuar** والأتشوار **Achuar** والشويار **Shiwiar** والزابارو **Zaparo** . بعضهم قطع المسافة على قدميه سائرا عدة أيام ، عبر الغابة، وآخرون هبطوا من طائرات صغيرة تمولها المنظمات الخيرية . ارتدى بعضهم تنوراتهم التقليدية ، وقد لونوا وجوههم ، وربطوا رءوسهم بباقات من الريش ، بينما حاول كثيرون تقليد لباس المدينة الحضرى المهلهل من القمصان القطنية والأحذية .

كان ممثلو العشائر المتهمون باختطاف الرهائن أول المتحدثين ، أخبرونا أنه بعد عودة العمال بفترة قصيرة إلى شركة البترول ، وصل أكثر من مائة جندى من الإكوادور فى سَرِية عسكرية صغيرة . أوضح لنا المتحدثون بأن هذه الفترة تمثل بداية لفصل مميز فى الغابات الممطرة ، حيث إثمار أشجار الشونتا **Chonta** ، التى تعد شجرة مقدسة فى المعتقدات الثقافية المحلية . وتؤتى ثمارها مرة واحدة فى العام مؤذنة ببداية فصل التزاوج ، لكثير من طيور المنطقة ، بما فيها الأصناف النادرة والمعرضة للانقراض . ولما كان الجنود قد اخترقوا المنطقة صارت الطيور فى حالة من الخطر . وقد فرضت القبائل قواعد صارمة على حظر صيد هذه الطيور خلال فصل إزهار الشونتا ، وموسم التزاوج .

اصطاد الجنود الطيور للرياضة أو للأكل ، بالإضافة إلى ذلك شنوا غارات على حدائق العائلات ، وبساتين الموز ، والحقول ، كما دهسوا التربة الزراعية بالغة الحساسية ، وبدرجة يصعب استعادتها من جديد . استخدموا المتفجرات للصيد فى الأنهار ، وأكلوا دواجن العائلات . استولَوْا على بنادق الصيادين المحليين ، وحفروا مراحيض معسكراتهم بشكل دميم، ولوثوا الأنهار بزيت الوقود ، و المواد الكيماوية القابلة للذوبان ، وتحرشوا جنسيا بالنساء ، وتجاهلوا التخلص الملائم من القمامة ، مما جذب الحشرات والهوام .

أعرب أحد الرجال قائلا : " لم يكن لدينا سوى اختيارين : إما أن نقاتل ، أو نبتلع كرامتنا ، ونفعل ما فى وسعنا لإصلاح الخسائر . قررنا أن الوقت لم يحن بعد للقتال " . وصف لنا كيف حاولوا التعامل مع سوء استخدام الجيش لأرضهم ، من خلال حث الناس على

الصوم عن الطعام . رأى الرجل فى ذلك نوعا من المقاومة ، لكنها فى الحقيقة كانت أقرب لمجاعة اختيارية ، أصيب كبار السن والأطفال بسوء التغذية ، ونالت منهم الأمراض .

تحدثوا عن التهديدات والرشاوَى . قالت إحدى النساء : " ابنى يتحدث الانجليزية ويُجيدها تماما مثل الأسبانية وكثير من اللهجات المحلية ، كان يعمل دليلا ومترجما لشركة سياحة بيئية ، كانوا يدفعون له راتبا معقولا . عرضت عليه شركة البترول عشرة أمثال ذلك الراتب . ماذا بوسعه أن يفعل ؟ يرسل لنا اليوم خطابات يندد فيها بشركته القديمة وكل الآخرين الذين قدموا هنا لمساعدتنا ، ويقول فى خطاباته إن شركات البترول هم أصدقاؤنا الحقيقيون " اهتز جسدها بالبكاء ، مثل قطة خرجت من الماء تنفض البلل عن جسدها مغمغمة بالقول "لم يعد ولدى واحدا منا" .

نهض شيخ يرتدى عصابة رأس من ريش طائر الطوقان **Toucan** من قبائل الشمان قائلاً : " أتعرفون أولئك الثلاثة الذين اخترناهم ليمثلونا أمام شركات البترول ، أولئك الذين ماتوا فى حادث تحطم الطائرة ؟ حسنا ، أنا لن أقف هنا لأحكى لكم ما يقوله كثيرون غيرى من أن شركات البترول هى التى دبرت الحادث . لكنى أستطيع أن أخبركم أن هذه الطائرة المحطمة وجثثها الثلاث حفرت حفرة كبيرة فى أرض قريتنا . غير أن شركات البترول لم تكلف نفسها فتأمر عمالها بدفن الموتى فى تلك الحفرة " .

أخرج رجل آخر عَقدا وقرأ محتوياته التى تقول : إنه فى مقابل ثلاثمائة ألف دولار تنازلوا عن مساحة واسعة من الأشجار لصالح شركة أخشاب . وأشار إلى أن العقد مذيل بتوقيع ثلاثة من زعماء القبائل " . أردف الرجل حديثه "ليست هذه توقيعاتهم الحقيقية . يجب أن تعرفوا أن اسم شقيقى من بين التوقيعات الثلاثة ، غير أن كل هذا مزور ، إنه نمط آخر من الاغتيال هدفه تشويه سمعة زعمائنا " .

بدا من السخرية والتناقض أن يحدث هذا فى إحدى مناطق الإكوادور التى لم تتمكن شركات البترول بعد من الحصول على تصريح بالحفر والتنقيب فيها . لقد شرعوا فى التنقيب الفعلى فى مناطق كثيرة حول هذه المنطقة ، ورأى أهل المنطقة المحليين عواقب ذلك، وشهدوا تخريب منطقتهم . بينما كنت جالسا هناك أستمع لهم سألت نفسى : ماذا عن رد فعل مواطنى الولايات المتحدة ، إذا تكالبت عليهم الأمور بمثل هذا الشكل فى أخبار المساء على قناة سى إن إن **CNN** .

كانت اللقاءات مدهشة ، وكات الحقائق الكاشفة بالغة الإزعاج ، لكن ثمة شىء آخر حدث أيضا خارج اللقاءات الرسمية لهذه الاجتماعات . أثناء فترات الراحة ، وتناول الغداء

وفى الأمسيات ، وحين كنت أتحدث لهؤلاء الأشخاص بشكل شخصى، كانوا كثيرا ما يسألوننى لماذ تهدد الولايات المتحدة العراق ؟! كانت الحرب التى توشك أن تندلع تتناقش على الصفحات الأولى من صحف الإكوادور ، التى تجد طريقها إلى هذه البلدة النائية فى حضن الغابة ، وكانت تغطية الأحداث مختلفة جدا ، عن تغطيتها فى صحف الولايات المتحدة، فقد احتوت هنا على إشارات إلى ملكية عائلة بوش لشركات البترول ، وامتلاكها لشركة يونايتد فروت التجارية **United Fruit** ، ومعلومات أخرى عن الدور الذى لعبه ديك تشينى ، نائب الرئيس الأمريكى ، إبان عمله رئيسا تنفيذيا لشركة هاليبرتون البترولية.

كانت هذه الصحف تقرأ على مسامع رجال ونساء ، لا يعرفون القراءة ، ولا الكتابة، ولم يذهبوا أبدا إلى مدارس ، ويبدو أنهم جميعا مهتمون بهذه القضية . أنا هنا فى غابات الأمازون الممطرة ، بين أفراد أميين ، كثير من أهل أمريكا الشمالية يحسبونهم متخلفين أو همجا، ومع ذلك يطرح هؤلاء الناس أسئلة فى صميم الإمبراطورية الكونية .

ومع خروجنا من بلدة شل ، وعبورنا السد الذى أقيم على النهر ، لتوليد الطاقة الكهربائية، وتوغلنا نحو ارتفاعات أكبر فى جبال الأنديز ، بقيت شاردا فى الاختلاف بين ما رأيته ، وما سمعته خلال هذه الزيارة للإكوادور ، وبين ما اعتدت رؤيته وسماعه فى الولايات المتحدة . بدا لى أن القبائل الأمازونية لديها الكثير لنتعلمه منها ، وأنه رغم كل مدارسنا والساعات الطوال التى نقضيها فى قراءة المجلات ، ومشاهدة الأخبار على شاشات التليفزيون، ينقصنا أن نتعرف على وعى تلك القبائل التى وصلت إليه بطريقة ما . جعلتنى هذه الطريقة فى التفكير أتدبر "نبوءة طائر الكوندر والنسر **The Prophecy of the condor and eagle**" وغيرها من النبوءات المشابهة التى سمعتها كثيرا فى أرجاء مختلفة من أمريكا اللاتينية .

فى كل الحضارات التى عرفتها تقريبا كانت هناك نبوءة تقول : إنه فى نهاية التسعينيات سندخل فترة انتقالية حرجة . ففى أديرة الهيمالايا ، وفى مواقع الشعائر الدينية فى إندونيسيا ومناطق السكان الأصليين المحمية فى أمريكا الشمالية ، وفى أعماق الأمازون ، وقمم جبال الأنديز ، وفى مواقع حضارات المايا القديمة فى أمريكا الوسطى ، كنت أسمع تلك النبوءة التى تقول : إننا نعيش فى عصر ذى أهمية بالغة فى تاريخ الإنسانية ، وأن كلا منا ولد فى هذا الوقت لأن لديه مهمة يجب أن يُنْجزَها .

تختلف عناوين وكلمات النبوءات اختلافا طفيفا ، لكن كلها تقول بقدوم زمن جديد ، زمن الألفية الثالثة ، عصر الأكواريوس **Aquarius** وبداية الشمس الخامسة **The Fifth**

**Sun**، زمن نهاية التقاويم القديمة ، وبداية تقاويم جديدة . ورغم تنوع المصطلحات تشترك النبوءات فى الكثير ، وتعد "نبوءة الكوندر والنسر" نموذجية بين هذه النبوءات . إذ تقول بأنه فى إحدى حِقَب التاريخ الموغلة فى القدم انقسمت المجتمعات الإنسانية ، وتفرقت إلى طريقين متباينين ، الأول تقوده الكوندر (ممثلة للقلب والحدس والروحانيات) والآخر يقودها النسر (ممثلا للعقل والمنطق والمادة) . تقول النبوءة : إنه فى التسعينات القرن الخامس عشر تقاطع الطريقان ووقع صراع ، وصدام بين الاثنين ، كاد يودى بهم إلى الفناء . ثم بعد خمسة قرون ، أى فى تسعينيات القرن العشرين ، سيدخل العالم حقبة جديدية حين يلتقى الكوندر والنسر معا ، ويحلقان فى سماء واحدة ، فوق طريق واحد. وإذا ما قبل الكوندر والنسر ذلك ، وتزاوجا فسينجبان ذرية رائعة نادرة لم يعرفها الكون من قبل .

يمكن تفسير "نبوءة الكوندر والنسر" على أكثر من مستوى ، فالتفسير المباشر يراها تتنبا بتزاوج المعرفة الكامنة فى غرائز البشر ، مع التقنيات العلمية ، والتوازن بين النقيضين: الأرض والسماء ، وبين النور والظلمة **Yin&Yang** ، والتواصل بين حضارات الشمال والجنوب . لكن المغزى الأكبر فى هذه النبوءة هو الرسالة التى تحملها عن الوعى الجمعى ، إذ إنها تخبرنا أننا على أعتاب عصر يتحتم علينا فيه الاستفادة من طرق متنوعة كثيرة لرؤية أنفسنا والعالم ، ويمكننا كذلك استخدام هذه الطرق نقطة انطلاق إلى مستويات أعلى من الوعى . ولكوننا مخلوقات بشرية فبوسعنا حقا النهوض والتطور إلى أنواع أرقى وأكثر وعيا.

لقد بدا واضحا بجلاء لسكان الأمازون ، السائرين فى طريق الكوندر ، أنه إذا كنا معنيين بقضايا تمس طبيعة البشرية فى الألفية الثالثة ، وملتزمين بتقويم ما ننويه فى العقود المقبلة ، فإن علينا أن نفتح أعيننا ، ونرى تبعات ما تجنيه أيدينا ( وخاصة أيادى أولئك السائرين فى طريق النسر ) فى أماكن مثل العرق والإكوادور . علينا إذن أن نفيق من غفرتنا، وعلى شعوب مثلنا لم يشهد التاريخ لها مثيلا فى القوة أن تتوقف عن الانشغال بالمسلسلات الاستهلاكية **Soap Opera** ، ومباريات كرة القدم ، والحساب ربع السنوى للميزانية المالية للدولة ، والمؤشرات اليومية لمؤشر داو جونز ، علينا بدلا من ذلك أن نعيد تعيين هويتنا ، وتحديد مصير أولادنا . وإذا لم نتخذ هذا الخيار ونتوقف لنسأل أنفسنا تلك الأسئلة المهمة فستكون العواقب كارثية!!

## خامساً : العراق [1]

فى عام 2003م ، غزت الولايات المتحدة العراق للمرة الثانية خلال ما يربو قليلا على عقد من الزمان . فشل قراصنة الاقتصاد فى مهمتهم ، وكذلك فشل الثعالب، هكذا يروي جون بركنز قصة غزو العراق . لذلك أرسلت الولايات المتحدة أبناءها من الجنسين ليواجهوا القتل ، أو الموت فى رمال الصحراء . تعمد الجيش الأمريكى تدمير البِنية الأساسية تدميراً تماماً ، حيث تم تدمير محطات المياه والصرف الصحى ، ومحطات توليد الكهرباء ، والكبارى ، والمصانع ، والمدارس، والمستشفيات ، والمطارات ، باختصار تم تدمير كل شىء وذلك بهدف واحد هو: قيام الشركات الهندسية الأمريكية بإعادة بناء كل هذه المشروعات بقروض يتم سدادها من عائدات تصدير البترول العراقى !

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها غزت العراق من أجل تحريره من حكم الطاغية صدام حسين ، ونشر الديمقراطية ، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، إن كل هذه الذرائع ما هي إلا اكذوبة كبرى ، أما الهدف الحقيقي من غزو العراق فإنه يرجع إلى الأسباب الآتية :

1- إن العراق يمتلك احتياطي ضخم من البترول يفوق ما هو موجود بدول الخليج العربى، وأن البترول العراقي من أجود أنواع البترول في العالم .

2- إن العراق يمتلك قاعدة علمية وتقنية عالية جداً ، وقد بدأ العراق في تكوين هذه القاعدة منذ أيام المَلَكية . وقد ساعد توافر الموارد المالية في تكوين هذه القاعدة العملية والتقنية .

3- إن العراق يمتلك جيش قوى مدرب تدريبا عاليا ويهدد أمن إسرائيل .

4- إن العراق يمتلك مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية ، ونهران من أهم أنهار الأرض هما دجله والفرات ، كما أن شط العرب به أجود أنواع التمور في العالم.

5- تقسيم العراق إلى أربع دويلات ، شيعية ، وسنية ، وكردية ، وتركمانيه .

إن الغزو الأمريكى للعراق جاء بعد حصار للعراق دام أثنى عشر عاما ، عاثت فيها فرق التفتيش الدولية جميع أنحاء العراق تسجل كل شىء بالتفصيل ، استعداداً لهذا الغزو . وفى الحقيقة إن أعضاء فرق التفتيش ما هم إلا عملاء لوكالة المخابرات الأمريكية ، والموساد الاسرائيلى ، بالإضافة إلى عملاء جميع مخابرات الدول الغربية .

---

[1] جون بركنز ، مصدر سابق ، ص235-243 .

لقد سجلوا كل شيء حتى أسماء العلماء العراقيين على اختلاف تخصصاتهم العلمية وعناوين سكنهم وعملهم . وعندما جاء الغزو كان عملاء المخابرات فى المقدمه ، وتم إما القبض على هؤلاء العلماء أو اغتيالهم ، المهم هو الخلاص من هؤلاء العلماء لأن حياتهم تقلق مضاجع زعماء إسرائيل .

ولا ننسى أن حصار العراق الذى دام إثنى عشر عاما قبل الغزو ، قد أدى إلى وفاة ما يقرب من مليون طفل عراقى بسبب إنعدام الغذاء والدواء .

لقد حدث شيء مهم جداً ، وهو أن تصدير البترول العراقى ظل فترة طويلة بعد الغزو يتم من خلال القوات الأمريكية ، ولا يعرف أحد على وجه اليقين ما هى الكمية التى تم تصديرها ؟ ومن حصل على ثمن هذه الصادرات ؟ لأن السيطرة على البترول العراقى الذى يعتبر من أجود الخامات على المستوى العالمى – كان الهدف الرئيسى لغزو العراق ، وتدميره والعودة به للحياة البدائية ، فلا ماء نقيا ، ولا كهرباء ، ولا صرف صحى ولا طرقَ ولا أى شيءَ حضاريا على الإطلاق ، إنها إبادة للبشر ولكن بطريقة مختلفة !

لقد قتل أكثر من مليون ونصف عراقى ، وأصبح أكثر من خمسة ملايين طفل أيتاماً ، بالإضافة إلى أكثر من مليون أرملة . كل هذا بسبب جودة البترول العراقى ، والاحتياطى الضخم منه ، لقد تم تدمير شعب وحضارة تحتاج إلى مئات السنين لإعادة إعمارها .

كان متوقعا أن نهاية صدام ، مثل نهاية نوروبجا ، ستغير من قواعد اللعبة ، ففى حالة بنما ، وبمجرد إعادة تنصيب الدمى فى الحكم ، تعود لنا السيطرة على القناة ، بغض النظر عن شروط المعاهدة التى تفاوض بشأنها عمر توريخوس وكارتر . بوسعنا أن نتساءل فى المقابل ، هل بمجرد سيطرتنا على العراق سيكون بمقدورنا تحطيم منظمة الأوبك ؟ قليل من النقاد تساءل عن سبب غزو بوش للعراق ، بدلا من تركيز إمكاناتنا فى ملاحقة القاعدة فى أفغانستان . هل يمكن أن تجد الإدارة الأمريكية (هذه العائلة البترولية– يقصد الرئيس بوش الابن وعائلته ) فى تأمين إمداداتنا البترولية ، وتوقيع عقود الإعمار ، أهمية أكثر من محاربة الإرهاب ؟ !

ثمة نتيجة أخرى محتملة ، ألا وهى أن منظمة الأوبك قد تحاول إعادة تثبيت مكانتها . فإذا سيطرت الولايات المتحدة على العراق ، فإن غيرها من البلاد الغنية بالبترول لن تخسر كثيرا لأنها قد تلجأ إلى سياسة رفع الأسعار ، أو خفض الإنتاج . ويرتبط هذا الاحتمال بسيناريو آخر له مغزى وتداعيات من المحتمل أن ينفذه عدد من المسئولين فى النظام المالى العالمى ، وبوسع هذا السيناريو قلب موازين التوازن الجيوسياسى ، ويفضى فى النهاية إلى انهيار النظام

الذى بذلت الكوربوقراطية الأمريكية الكثير من أجل ترسيخه . بل يمكن أن يتحول هذا السيناريو إلى عامل وحيد يؤدى بأول إمبراطورية كونية فى التاريخ إلى تدمير نفسها .

فى التحليل الأخير ، تعتمد الإمبراطورية الكونية إلى حد كبير على حقيقة أن الدولار يعد العملة النقدية الأكثر تداولا عالميا ، وأن مؤسسة سك العملة فى الولايات المتحدة لها حق طبع هذه الدولارات . وهكذا نقدم القروض لبلاد مثل الإكوادور ، ونعرف تماما أنها لن تستطيع مطلقا سدادها . ونحن لا نريد فى الحقيقة لهذه الدول أن تسدد ديونها ، لأن عدم السداد هو ما يمنحنا النفوذ ، وهو ما يضمن لنا ممارسة دور المربى اليهودى (فى رواية تاجر البندقية) . وفى ظل الظروف العادية فإننا نغامر بهذه السياسة باستنفاد الجزء الأعظم من ودائعنا فى الخزانة ، وفى النهاية فإنه ليس هناك من دائن يقدم الكثير من الديون المعدومة . علماً بأن ظروفنا ليست ظروفا طبيعية ، فالولايات المتحدة تطبع المزيد من الدولارات ، غير المغطاه برصيد من الذهب . بل إن هذه الدولارات غير مؤمنة بأى شىء سوى الثقة العالمية العامة فى اقتصادنا ، وقدرتنا على تجييش العسكر ، وتنظيم ثروة الإمبراطورية التى خلقناها من أجل دعمنا .

إن القدرة على طباعة الدولارات تمنحنا قوى هائلة ، وهذا يعنى ، بين أشياء أخرى ، أننا نستطيع الاستمرار فى تقديم القروض التى لن ترد أبدا ، وأننا ذاتنا عرضة لأن تتراكم علينا الديون للآخرين . فمع مطلع عام 2003م ، تجاوز دين الولايات المتحدة القومى رقما مذهلا فاق 6 تريليون دولار ، وكانت هناك مؤشرات بأن يصل هذا الدين إلى 7تريليون دولار قبل نهاية العام . وهو ما يعنى أن كل مواطن أمريكى مدين بـ24ألف دولار. وكثير من هذه الديون اقترضتها الولايات المتحدة من دول آسيا ، خاصة من اليابان والصين ، وهما الدولتان اللتان تشتريان سندات الخزانة الأمريكية ، وبصفة خاصة سندات الديون **IOUs** ، مع تكدس الودائع المصرفية لدى هاتين الدولتين من خلال تسويق البضائع الاستهلاكية – مثل الإلكترونيات ، وأجهزة الكومبيوتر ، والسيارات ، والأجهزة الكهربائية ، والملبوسات– فى السوقين : الأمريكى ، والعالمى .

وما دام العالم يقبل الدولار كعملته النقدية العالمية ، فإن هذه الديون الزائدة عن الحد لن تمثل عقبة كبيرة للكوربوقراطية الأمريكية . لكن إذا استطاعت عملة نقدية أخرى ، أن تحل محل الدولار ، وإذا طالب بعض دائنى الولايات المتحدة (اليابان والصين على سبيل المثال) بتحصيل ما لهم من ديون على الولايات المتحدة ، فإن الموقف سيتغير بشكل كارثى ، فستجد الولايات المتحدة نفسها فى هذه الحالة فى موقف بالغ الخطورة !

فى الحقيقة ، لم يعد وجود مثل هذه العملة النقدية اليوم فكرة افتراضية ، فاليورو قد دخل بالفعل إلى المسرح المالى العالمى فى الأول من يناير 2002م ويغدو أكثر قوة ومكانة مع كل شهر يمر به . ويقدم اليورو فرصة غير عادية لمنظمة الأوبك إذا أرادت أن تثأر لغزو العراق، أو تثأر لأى سبب آخر على سبيل استعراض العضلات ضد الولايات المتحدة . فإذا ما اتخذت منظمة الأوبك قرارا باستبدال اليورو بالدولار كعملة نقدية ، فستهتز أركان الإمبراطورية الأمريكية لا محالة . وإذا كان لهذا أن يحدث ،وإذا كان لواحد أو اثنين من الدائنين الكبار أن يطلبوا منا أن نردَّ ديوننا باليورو ، فإن صدمتنا ستكون مروعة !

يكشف جون بركنز أنه فى يوم الثامن عشر من أبريل عام 2003م ، وأثناء قراءته النيويورك تايمز ، كان أحد العناوين يقول : "الولايات المتحدة تمنح شركة بكتل عقدا كبيرا لإعادة إعمار العراق " .

أكد المقال أن "إدارة بوش منحت مجموعة شركات بكتل سان فرانسيسكو ، أول عقد كبير اليوم فى الخطة الواسعة لإعادة بناء العراق " . فى أسفل الصفحة ، يخبر الكاتب القراء أن "العراقيين سيعملون مع البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وهى المؤسسات التى تمارس عليها الولايات المتحدة نفوذا واسعا ! لإعادة بناء وتشكيل العراق " .نفوذا واسعا ! شئ ما يبقى خفيا .

أوصلنى المقال السابق إلى رابط مقال آخر فى التايمز يقول : "شركة بكتل لديها علاقات وثيقة مع كل من واشنطن والعراق " تجاهلت الفقرات الأولى التى تكرر كثيرا من المعلومات التى قرأتها فى المقال السابق حتى وصلت إلى ما يلى :

"تحتفظ شركة بكتل بعلاقات طويلة الأمد مع مؤسسة الأمن القومى ، فأحد مديريها هو جورج شولتز **George P. Shultz** وقد عمل وزيرا للخارجية أثناء حكم الرئيس رونالد ريجان . وقبل أن ينضم شولتز إلى إدارة ريجان كان قد تولى رئاسة الشركة بعد أن خدم فيها لفترة كبيرا للمستشارين . وقد عمل شولتز مع كاسبر وينبرجر ، الذى عمل بدوره رئيسا تنفيذيا فى مقر الشركة فى سان فرانسيسكو قبل أن يعين وزيرا للدفاع . وقد عين الرئيس بوش هذه السنة ريلى بكتل **Riley P. Bechtel** الرئيس التنفيذى للشركة عضوا فى مجلس التصدير القومى " .

وفى كلمات موجزة يمكننا أن نعثر فى هذه المقالات على قصة التاريخ الحديث ، والاندفاع نحو الإمبراطورية الكونية . إن ما تعرضه صحف الصباح لما يجرى فى العراق ليس إلا ثمرة جهود رجال ونساء جمعتهم ، وأنا معهم ، شهوة تضخيم الذات . ولعل هذا الواقع

هو الذى يحدد الدرجة التى بلغها نجاح الكوربوقراطية فى مسارها لإخضاع كل إنسان فى الكون تحت سيطرتها .

تحدثت هذه المقالات عن غزو العراق فى 2003 م ، وعن العقود التى يتم توقيعها الآن ، لإعادة بناء ذلك البلد الذى دمرته قواتنا العسكرية ، وبناء بلد جديد وفقا للنموذج المعاصر ، النموذج الغربى . ولسنا فى حاجة إلى القول : إن أخبار 18 أبريل 2003 م ، عادت لنفس الموضوع السابق فى بدايات سبعينيات القرن العشرين ، وقضية أموال بترول المملكة العربية السعودية ، والعقود التى تولدت عنها قد أرست سابقة جديدة سمحت – أو بالأحرى فوضت – شركات الهندسة والتعمير والبترول الأمريكية بتقاسم عقود تطوير المملكة الصحراوية . ومن هذه الملابسات أرست قضية أموال البترول السعودية قواعد جديدة للإدارة الكونية الأمريكية للبترول ، وإعادة تحديد الأوضاع الجيوسياسية ، وصياغة تحالف مع العائلة المالكة السعودية يؤكد سيادتها على مواطنيها ، وفى ذات الوقت التزامها بالولاء لنا ، واللعب حسب شروطنا .

بينما كنت أقرأ هذه المقالات ، لم أستطع منع نفسى من التساؤل : كم من الناس غيرى عرفوا أن صداماً كان بوسعه أن يبقى فى منصبه لو كان قد لعب اللعبة التى لعبها غيره ؟ كان سيحتفظ حتما بصواريخه ومنشآته الكيميائية ، وغيرها مما كنا سنبنيه له ، وكان رجالنا وقتها سيستلمون مسئولية تحديث وصيانة تلك المنشآت . يالها من صفقة رائعة لو تمت ، لم تكن لتقل روعة عن مثيلتها فى السعودية .

تجنب الإعلام السائد نشر مثل هذه القصة ، لكن ها هو اليوم ، يتخلى عن حذره ، صحيح أن التلميحات طفيفة ، والمقالات لم تزد عن تقديم ظلال وإشارات طفيفة عن ملخص القضية ، لكن القصة فى طريقها للظهور كاملة . تساءلت عما إذا كانت النيويورك تايمز تأخذ موقفا مخالفا ، زرت موقع السى إن إن **CNN** وقرأت فيه "شركة بكتل تكسب عقودا فى العراق" كان الموضوع الذى طرحته السى إن إن شديد الشبه بالموضوع المكتوب فى التايمز ، عدا أنها أضافت ما يلى :

" كان لكثير من الشركات ، وعلى فترات متباينة ، قدرات تنافسية محتملة لأداء هذه المهام، سواء كان هذا التنافس فى صورة مزايدات أساسية ، أو فى اندماج هذه الشركات ضمن مؤسسات أكبر . وكان فى مقدمة هؤلاء المنافسين شركة "كيلوج براون **Kellogg Brown & Root KBR** " التابعة لشركة هالبيرتون والتى عمل نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى رئيسا تنفيذيا لها . وقد حصلت هالبيرتون بالفعل على عقد فى العراق ، تزيد قيمته عن 7 مليارات دولار ، وسيمكنها ذلك من العمل فى العراق للعامين المقبلين لتنفيذ الإصلاحات العاجلة فى البنية التحتية للمنشآت البترولية العراقية " .

بدا أن قصة المسيرة غير المعلنة نحو الإمبراطورية الكونية عبر بوابة العراق تتسرب فى تلك المقالات . صحيح أنه ليست هناك تفاصيل أو إشارات إلى حقيقة القصة المأساوية للديون ، والخداع ، والعبودية ، والاستغلال المأساوى ، والقبضة الأكثر وحشية عبر التاريخ للسيطرة على القلوب ، والعقول ، والنفوس ، وكذلك على الثروات البشرية فى كل أنحاء العالم. وصحيح أنه ليس هنا شىء فى هذه المقالات يلمح إلى أن ما جرى من فصول قصة العراق فى عام 2003 م ليس سوى استمرار للقصة المخزية نفسها ! وصحيح كذلك أن هذه المقالات لم تكشف عن أن هذه القصة ، القديمة قدم نشأة الإمبراطوريات ، تأخذ الآن أبعادا جديدة ومريعة ، سواء بسبب شدة وطأتها خلال زمن العولمة ، أو بسبب الدهاء الذى أُنجزت به . ولكن رغم جوانب القصور فى المعالجة ، فإن القصة الحقيقية بدأت تتسرب إلى العلن ، وإن تم ذلك بصعوبة وعلى مضض .

ذكرنى تسرب قصة التورط المخزى إلى العلن ، وفى قلب الوطن بقصتى الشخصية وبالسنين الطوال التى أَجَّلْت فيها سردَها ونشرها . عُرف عنى منذ وقت طويل أن لدى اعترافات أريد سردها ، ومع ذلك أجلتها . وعدت بتفكيرى للوراء ، ورأيت شكوكى ، وهمسات الشعور بالذنب ، وكل ما كان يراودنى منذ البداية . بدأ ذلك منذ أن كنت فى بيت كلودين ، وحتى قبل أن أتعهد بالسفر لإندونيسيا فى تلك الرحلة الأولى ، وظلت هذه المشاعر تطاردنى ، وتتصاعد عاما بعد عام .

وعرفت أيضا : أنه لولا إحساسى بالشكوك والألم ومعاناة الشعور بالذنب – لما خرجت من هذه الدائرة الجهنمية ، ولبقيت فيها مثل الآخرين من زملائى ، ولما وقفت على الشاطئ فى جزيرة فيرجين آيلاند لأقرر ترك العمل فى شركة مين **Main** .

بدت عناوين المقالات تحاول الإشارة إلى ذلك التحالف بين الشركات الكوربوقراطية الكبرى ، والبنوك الدولية ، والحكومات ، لكن لم تقدم هذه المقالات من القصة سوى إشارات عابرة بعيدا عن التفاصيل ، تماما على نحو ما كانت سيرتى الذاتية فى شركة مين **Main** تشير إلى تاريخى ، وكانت تلك الإشارات اختزالية . ولم يكن سرد القصة الحقيقية ليغير شيئا من واقع تلقى شركات الهندسة ، والتعمير الكبرى من جديد مليارات الدولارات لتنمية دولة (العراق) حسب الصورة التى حددناها ، وفرض تلك الصورة على شعب ليست لديه أى رغبة فى أن يظهر بها . كما لم يكن لسرد القصة الحقيقية أن يفعل شيئا مع واقع تكرار جماعة الصفوة طقوس زمن قديم من سوء استغلال المناصب الحكومية والنفوذ .

كانت تلك الصورة بسيطة للغاية ، إذ هى تلمح فقط إلى ما نريد جميعا أن نفعله ، وخاصة حين نقرر تصويب أخطاء النظام ، وأن نتخلص من أولئك الرجال المعاندين . إنها تغذى فقط نظريات المؤامرة ، وبذلك تمدنا بعذر مناسب للجلوس أمام التلفاز ، ونسيان كل

شئ ، وأن نأنس لوجهة نظر الصف الثالث فى دروس التاريخ التى تقول : "إن قادة الأمة" سيعتنون بها ، وإن سفينة الدولة تبحر بسلام ، وأنها عائدة برفق إلى مسارها . كل ما علينا هو انتظار الانتخابات المقبلة ، وسيكون كل شيء على ما يرام .

إن القصة الحقيقية للإمبراطورية الأمريكية المعاصرة ، قصة الكوربوقراطية المستغلة للبشر البائسين ، التى مارست أسوأ ما شهده التاريخ من وحشية وأنانية وتدمير للبشر والموارد ، لا علاقة لها كثيرا بما كشفت عنه الصحف ذلك الصباح ، وإن كان يمكنها أن تهز الثوابت داخلنا . ولعل ذلك هو ما يفسر صعوبة سماع القصة الحقيقية ؛ إذ إننا نفضل تصديق تلك الأساطير التى يخدعوننا بها من أنه بعد تجربة آلاف السنين من التطور الاجتماعى البشرى نجحنا فى تطبيق النظام الاقتصادى المثالى ، بدلا من أن نواجه حقيقة أنهم باعوا لنا مفهوما زائفا وقبلناه كحقيقة مسلمة .

لقد أقنعنا أنفسنا أن كافة أشكال النمو الاقتصادى نافعة للإنسانية ، وأنه كلما ازداد النمو عم الرخاء . فى النهاية ، اقتنعنا بأن ملازمة هذا المفهوم فعالة وعادلة أخلاقيا . فمن الواجب تمجيد ومكافأة أولئك البارعين فى إذكاء شرارة النمو الاقتصادى ، أما أولئك الذين يولدون على الهوامش ، والأطراف فلا مفر من استغلالهم .

استخدم هذا المفهوم لتبرير كل طرق القرصنة ، فمُنحت الرخص لاغتصاب ، وسلب ونهب الأبرياء فى إيران ، وبنما ، وكولومبيا ، والعراق ، وفى غيرها من الدول . وانتعش سوق قراصنة الاقتصاد والثعالب ، والجيوش بقدر قدرتهم على إظهار كفاءتهم فى ممارسة أنشطة تخلق نموا اقتصاديا ، ولم تكن تنقصهم أبدا القدرة على إظهار تلك الكفاءة . وبفضل تلك التقديرات والقياسات الاقتصادية والإحصاءات ذات الصبغة "العلمية" المحايدة ! فإننا ما قصفنا مدينة ثم أعدنا بناءها فستُظهر لنا تلك البيانات إننا حققنا نمو اقتصاديا هائلا !

القصة الحقيقية أننا نحيا أكذوبة ، لقد وضعنا نقابا على الحقائق ، تماما مثل بيان سيرتى الذاتية فى شركة مين **MAIN** ، الذى يخفى تحته مواضع الأورام من خلال فضحها لما تعانيه الإمبراطورية الأمريكية الأكثر قوة وثراء عبر التاريخ من معدلات مرعبة فى حالات الانتحار، والإدمان ، والطلاق ، والتحرش الجنسى بالأطفال ، والاغتصاب ، والقتل ، وما شابهها من سرطانات خبيثة تمد قرونها فى دائرة أوسع فأوسع عاما بعد آخر . ويشعر كل منا فى قرارة نفسه بالألم وننادى جميعا بالتغيير . ومع هذا يضع كل منا يده على فمه كاتما صرخته ، والنتيجة أنه ما من أحد يسمعنا .

كم يكون رائعا لو أمكننا إلقاء اللوم بأسره على المؤامرة ، لكن هيهات ، فالإمبراطورية الأمريكية تعتمد على فاعلية البنوك الكبيرة ، والشركات والحكومات (أى الكوربوقراطية)

لكن الأمر ليس مؤامرة .فالكوربوقراطية هى نحن ، ونحن نصنعها . إنها نتيجة عجز كل واحد منا عن الوقوف والاعتراض ، وعلينا فى ذات الوقت الانتباه لأولئك المتآمرين المختبئين فى الظلال ، فأغلبنا يعمل فى هذه البنوك ، أو الشركات ، أو الحكومات، أو يعتمد عليها بدرجة أو أخرى مستهلكا بضائعها ، أو مستفيدا بخدماتها . هل يمكننا أن نعض يد السيد الذى يطعمنا ؟!

هذا هو الموقف الذى كنت أتأمله وأنا جالس أحملق فى العناوين الرئيسة على شاشة الكومبيوتر ، مستحضرا عددا من الأسئلة . هل يمكنك أن تقف ضد نظام يظهر أنه يمنحك البيت ، والسيارة ، والطعام ، والملابس ، والكهرباء ، والرعاية الصحية ؟ حتى إذا كنت تعرف أن ذلك النظام هو نفسه الذى يخلق عالما يموت فيه جوعا أربعة وعشرون ألف شخص يوميا ، ويزداد يوميا عدد الملايين من البشر التى تكرهك بسببه ، أو على الأقل يكرهون السياسات التى صنعها رجال أنت الذى انتخبتهم ؟ كيف تستجمع شجاعتك لتتجاوز الخطوط وتتحدى مفاهيم طالما قبلتها أنت وجيرانك كحقائق مسلمة ، حتى حين تشك فى أن هذا النظام مستعد لتدمير نفسه ؟

وقفت ببطء واتجهت إلى المنزل لأعد لنفسى فنجانا آخر من القهوة .

أخذت طريقى عبر طريق منعطف قصير ، والتقطت نسخة من جريدة بالم بيتش بوست **Palm Beach Post** ، اتكأت قرب صندوق البريد على مقربة من الدرب المؤدى لبيتى ، كان بها المقال نفسه عن شركة بكتل الأمريكية والعراق ، منسوخة بحق النشر من نيويورك تايمز . لكنى لاحظت هذه المرة التاريخ فى أعلى صفحة الافتتاحية : إنه الثامن عشر من أبريل . إنه تاريخ مشهور ، على الأقل فى نيو إنجلند ، ارتبط فى ذهنى بالآباء الذين صنعوا حرب الثروة والتحرير ، وارتبط كذلك بقصيدة لونج فيلو **Longfellow**[1] التى تقول فيها :

"أصغوا يا صغارى ، وستسمعون
عن انطلاق بول ريفير[2] فى منتصف الليل
فى الثامن عشر من أبريل ، عام خمس وستين
هل من رجل على قيد الحياة
يذكر ذلك اليوم المشهود وذلك العام الجليل "

---

(1) هنرى ودسورث لونج فيلو (1807-1882) شاعر أمريكا الأشهر فى القرن التاسع عشر ، من أهم قصائده، قصيدة "رحلة بول ريفي" .

(2) بول ريفير (1735-1818) أحد أبطال الثورة الأمريكية قام بدور مشهود فى معركة لينجستون وكونكورد ، حيث ركب حصانه فى ليلة 18 من أبريل 1765م من بوسطون إلى لينجستون لينذر الثوار من هجوم مرتقب من القوات البريطانية .

فى ذلك العام ، صادف عيد الجمعة الحزينة انطلاق بول ريفير **Paul Revere**، عندما لاحظت ذلك التاريخ فى افتتاحية بالم بيتش بوست تخيلت بول ريفير ، ذلك الذى كان يعمل صانعا للفضة زمن الاستعمار البريطانى لأمريكا ، يعدو بجواده عبر الشوارع المظلمة فى مدن نيو إنجلند ، يلوح بقبعته ويصيح "البريطانيون قادمون" . لقد خاطر ريفير بحياته ليوقظ الناس ، واستجاب له الأمريكيون الأوفياء . لقد أوقفوا الإمبراطورية ، فلنعد إذن ولنستلهم الدرس .

تساءلت عن الحافز الذى دفع الأمريكيين لمقاومة الاستعمار البريطانى ، وعن إرادة تجاوزت الحدود . لقد كان كثير من زعماء الثورة على ثراء كبير ، فما الذى دفعهم للمخاطرة بأعمالهم وتجارتهم وعض اليد التى تطعمهم ؟ والمخاطرة بحياتهم ؟ لاشك كان لدى كل منهم أسبابه الخاصة ، لكن لابد وأن قوة جماعية وقفت وراءهم ، وقدر من الطاقة والحافز ، وشرارة أذكت الطاقات الفردية فى تلك اللحظة الفريدة من التاريخ .

ثَم أدركت طبيعة تلك المحفزات : إنها الكلمات .

أشعل تلك الشرارة سردُ القصة الحقيقية للإمبراطورية البريطانية ، ونظامها التجارى الأنانى والمدمر لذاته فى نهاية المطاف ، وأشعل فضح المعنى الخفى ، عبر كلمات رجال مثل "توم بين" **Tom Paine** و"توماس جيفرسون" **Thomas Jefferson** خيال المواطنين وفتح قلوبهم وعقولهم . وبدأ سكان المستعمرات البريطانية فى أمريكا فى التساؤل عن السبب ، وحين فعلوا ذلك ، اكتشفوا حقيقة جديدة قطعت الطريق على أساليب الخداع والكذب . لقد أدركوا الحقيقة الكامنة وراء المظهر الخارجى ، وفهموا طريقة الإمبراطورية البريطانية فى استغلالهم وخداعهم واستعبادهم .

أدركوا أن سادتهم الإنجليز وضعوا نظاما ، ثم تمكنوا من إقناع معظم الناس – كذبا – بأن ذلك أفضل نظام يمكن للبشرية أن تصل إليه ، وأن بلوغ عالم أفضل مرهون بوضع كافة الموارد تحت تصرف ملك انجلترا ، وأن منهج الإمبراطورية البريطانية فى التجارة والسياسة هو الأكثر فعالية وهو الأسلوب الإنسانى لمساعدة الأغلبية الكاسحة من البشر ، بينما كانت الحقيقة تمكن فى أن ذلك النظام لا يثرى سوى الأقلية على حساب الأغلبية . لقد صمدت هذه الكذبة وما نجم عنها من استغلال ، وامتدت عقودا من الزمن ، حتى بدأت ثلة من الفلاسفة ، ورجال الأعمال ، والفلاحين ، والصيادين ، والمرابطين على الحدود ، والكتّاب، والوعاظ يتحدثون عن الحقيقة .

إنها الكلمات . فكرت فى قوة الكلمات وأنا أعيد ملء فنجانى من القهوة ، ثم مشيت راجعا إلى مكتبى ، ومن جديد عدت إلى الكومبيوتر .

غادرت موقع السى إن إن **CNN** وأخرجت الملف الذى بدأت العمل فيه الليلة الماضية ، قرأت الفقرة التى كتبتها .

"هذه القصة يجب أن تروى ، فنحن نعيش فى زمن أزمات رهيبة ، وفرص هائلة ، وقصة هذا القرصان الاقتصادى بالذات ، توضح كيف وصلنا إلى ما نحن عليه ، ولماذا نواجه حاليا أزمات يبدو تخطيها صعبا ؟

هذه القصة يجب أن تروى لأننا من خلال فهم أخطاء الماضى نستطيع استثمار فرص المستقبل بشكل أفضل .

والأهم من هذا كله فإن هذه القصة يجب أن تروى ، لأنه فى هذا الوقت بالذات ، ولأول مرة فى التاريخ ، هنالك أمة وحيدة لديها القدرة ، والمال ، والقوة لتغير كل هذا . إنها الأمة التى ولدت فيها ، والأمة التى خدمت باسمها كقرصان اقتصاد ، إنها الولايات المتحدة الأمريكية " .

هذه المرة لن أتوقف ، لقد أوصلتنى المصادفات والخيارات التى لازمتنى إلى هذه النقطة، علىّ إذن أن أكمل المسير .

فكرت مرة أخرى فى ذلك الرجل ، ذلك الذى امتطى صهوة جواده بمفرده ، وسار عبر ريف نيو إنجلند المظلم يصيح بأعلى صوته محذرا . كان صانع الفضة يدرك أن كلمات كل من توم بين وجيف رسون مهدت له السبيل ، وأن الناس قرءوا تلك الكلمات فى بيوتهم وناقشوها فى الحانات . لقد أوضح "توم بين" حقيقة طغيان الإمبراطورية البريطانية . وأعلن جيفرسون أن أمتنا أخلصت لمبادئ الحياة والحرية والسعادة . وامتطى ريفير جواده وسار به فى ظلال الليل ، وهو يدرك أن الرجال والنساء فى كل أرجاء المستعمرات قد استقووا بهذه الكلمات ، وأن عليهم النهوض والكفاح من أجل عالم أفضل .

فى الكلمات الخلاص ....

لقد اتخذت قرارى بوقف المماطلة والتسويف ، وأن أنتهى أخيرا مما بدأته أكثر من مرة طوال تلك السنوات ، وأتطهر وأعترف وأسطر هذا الكتاب .